الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلـــوم الإقتصادية

الموضـــــــــــــوع

دور منصات التمويل الجماعي في تعزيز الشمول المالي

– دراسة حالة الجزائر–

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: اقتصاد رقمي

إعداد الطالبة:
– بن وخير يمينة

الأستاذة المشرفة:
د.بالعبيدي عايدة عبير

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	د. شاوش خوان سهام	أستاذة محاضرة (أ)	رئيسا	جامعة بسكرة
2	د. بالعبيدي عايدة عبير	أستاذة محاضرة (أ)	مشرفا	جامعة بسكرة
3	د. رانيا تغليسيا	أستاذة محاضرة(ب)	مناقشا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2025 /2026

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلـوم الإقتصادية

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques

الموضـــــــــــــوع

دور منصات التمويل الجماعي في تعزيز الشمول المالي

– دراسة حالة الجزائر–

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية

تخصص: اقتصاد رقمي

إعداد الطالبة:
– بن وخير يمينة

الأستاذة المشرفة:
د.بالعبيدي عايدة عبير

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	د. شاوش خوان سهام	أستاذة محاضرة (أ)	رئيسا	جامعة بسكرة
2	د. بالعبيدي عايدة عبير	أستاذة محاضرة (أ)	مشرفا	جامعة بسكرة
3	د. رانيا تغليسيا	أستاذة محاضرة(ب)	مناقشا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2025 /2026

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

أتوجه بالشكر والثناء لله تعالى الذي وفقني وأعانني على إنجاز هذا العمل المتواضع

أتقدم بجزيل الشكر والإمتنان إلى أستاذتي المشرفة الكريمة، الدكتورة بالعبيدي عايدة عبير التي لم تبخل بتوجيهاتها السديدة

وأشكر أساتذة اللجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذا العمل المتواضع لإثراء الموضوع وإعطاء النصائح والتوجيهات لخدمة البحث العلمي.

ولا أنسى ابداً فضل الوالدين العزيزين بارك الله في عمرهم.

الإهداء

إلى من قاد قلوب البشرية وعقولهم إلى مرفأ الأمان معلم البشرية مُحَمَّد ﷺ

أهدي ثمرة جهدي إلى والدي الكريمين حفظهما الله، عرفانا وتقديرا لتضحياتهم

وإلى إخوتي وأخواتي الأعزاء، خاصة أختي الصغيرة زهرة قلبي.

الملخـــص

تعتبر منصات التمويل الجماعي كإحدى أهم إبتكارات المالية الناتجة عن تطور قطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصال بما يسمح بوصول الأفراد ومختلف المؤسسات إلى الخدمات المالية أو مايعبر عن بالشمول المالي،وفي هذا الصدد جاءت الدراسة لتعالج دور منصات التمويل الجماعي في تعزيز الشمول المالي، فهي بذلك تهدف إل إبراز علاقة منصات التمويل الجماعي بالشمول المالي من خلال تسليط الضوء على منصات التمويل الجماعي في الجزائر المتمثلة : تويزة (Twiza)؛ شريكي(Chriky)؛ نينفيستي(Ninvesti)؛ الخيمة (Kheyam)، وذلك بالاعتماد على دراسة تحليلية لواقع منصات التمويل الجماعي في الجزائر ومساهمتها في رفع مستويات الشمول المالي.

توصلت الدراسة إلى أن منصات التمويل الجماعي أداة محورية لتعزيز الشمول المالي، إلا أن في الجزائر تبقى مساهمة هذه المنصات غير مؤثرة بشكل كبير على الشمول المالي لكون لحداثة نشاطها خاصة فيما يتعلق كل من نينفيستي(Ninvesti)؛ الخيمة (Kheyam)، أما فيما يخص منصة تويزة (Twiza) وشريكي(Chriky) يبقى نشاطها أكثر تداولا بين فئة الشباب.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية؛ التمويل البديل المعاصر، المنصات التمويل الجماعي، الشمول المالي.

Abstract:

Crowdfunding platforms are considered one of the moste prominent innovations resulting from the development of information and communication technology، enabling individuals and even financial institutions to access financial inclusion. In this context،the present study seeks to examine the role of crowdfunding platforms in enhancing financial inclusion،spesifically highlighting the relationship between crowdfunding and financial inclusion in Algeria through the analysis of local crowdfunding platforms such as Chriky ،Twiza، Ninvesti ،kheyam. This is based on a critical analysis of the reality of these platforms and their contribution to raising financial inclusion levels.

The study concludes that crowdfunding platforms are indeed a tool to enhance financial inclusion.However، in Algeria these platforms remain limited in their impact on financial inclusion،particularly with regard to platforms like Ninvesti ،kheyam Twiza and Chriky which remain more prevalent among youth.

Keywords: financialTechnology contemporary alternative financing، Crowdfunding platforms ، financial inclusion

الفهرس العام

الفهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
البسملة	I
الشكر	II
الإهداء	III
ملخص الدراسة	IV
فهرس المحتويات	V
قائمة الجدوال	X
قائمة الأشكال	X
قائمة المختصرات	XI
المقدمة	أ – خ
تمهيد	ب
إشكالية الدراسة والاسئلة الفرعية	ب
الدراسات السابقة	ت
فرضيات البحث	ت
نموذج الدراسة	ث
التموضع الإبستمولوجي ومنهجية الدراسة	ث
تصميم البحث	ج
أهمية الدراسة	خ
خطة مختصرة للدراسة	خ
الفصل الأول: الإطار النظري للشمول المالي ومنصات التمويل الجماعي	**39-1**
تمهيد	2
المبحث الأول: الإطار النظري للشمول المالي	3
المطلب الأول: الإطار النظري للشمول المالي	3
الفرع الأول: ماهية الشمول المالي	3
الفرع الثاني: مقومات ومبادئ الشمول المالي	11
المطلب الثاني: أبعاد ومؤشرات الشمول المالي	14
الفرع الأول: أبعاد الشمول المالي	14
الفرع الثاني: مؤشرات الشمول المالي	18

المبحث الثاني: الإطار النظري لمنصات التمويل الجماعي	19
المطلب الأول: أساسيات حول تكنولوجيا المالية والتمويل البديل المعاصر	19
الفرع الأول: أساسيات تكنولوجيا المالية	19
الفرع الثاني: أساسيات حول التمويل البديل المعاصر	21
الفرع الثالث: تقنيات أو خيارات التمويل البديل المعاصر	23
المطلب الثاني: أساسيات حول منصات التمويل الجماعي	25
الفرع الأول: ماهية التمويل الجماعي	25
الفرع الثاني: أنواع ومخاطر التمويل الجماعي	28
الفرع الثالث: آلية عمل منصات التمويل الجماعي	31
الفرع الرابع: مزايا وعيوب منصات التمويل الجماعي	33
المبحث الثالث: التأصيل النظري لعلاقة منصات التمويل الجماعي بالشمول المالي	35
المطلب الأول: آليات منصات التمويل الجماعي في تعزيز الشمول المالي	35
الفرع الأول: الوعي المالي	35
الفرع الثاني: التكنولوجيا المالية	35
الفرع الثالث: البيئة التنظيمية	36
المطلب الثاني: مساهمة وتحديات منصات التمويل الجماعي على تعزيز الشمول المالي	37
الفرع الأول: مساهمة منصات التمويل الجماعي في زيادة مستويات الشمول المالي	37
الفرع الثاني: تحديات التي تعيق منصات التمويل الجماعي على تعزيز الشمول المالي	38
خلاصة الفصل الأول	39
الفصل الثاني: دراسة تحليلة لمساهمة منصات التمويل الجماعي في تعزيز الشمول المالي	**63 – 40**
تمهيد	41
المبحث الأول: واقع الشمول المالي في الجزائر	42
المطلب الأول: مؤشرات الشمول المالي خلال الفترة (2011،2021)	42
الفرع الأول: مؤشرات بعد الوصول إلى الخدمات المالية	42
الفرع الثاني: مؤشرات بعد إستخدام الخدمات المالية	44
الفرع الثالث: تحليل معوقات التي تواجه الشمول المالي في الجزائر	49
المبحث الثاني: واقع منصات التمويل الجماعي في الجزائر	50
المطلب الأول: الإطار القانوني والتنظيمي لنشاط التمويل الجماعي في الجزائر	50
المطلب الثاني: منصات التمويل الجماعي في الجزائر	51

الفرع الأول: منصةتويزة(Twiiza)	51
الفرع الثاني: منصة شريكي (Chriky)	53
الفرع الثالث: منصة نينفيستي (Ninvesti)	57
الفرع الرابع: منصة خيمة (kheyam)	60
المطلب الثالث: مساهمةمنصات التمويل الجماعي بالجزائر في تعزيز الشمول المالي	61
الفرع الأول: مساهمة منصة تويزا(Twiiza) من خلال المشاريع المموولة	61
الفرع الثاني: مساهمة منصة شريكي (Chriky)من خلال المشاريع الممولة	61
الفرع الثالث: مساهمة منصة نيفيستي (Ninvesti)من خلال المشاريع الممولة	62
خلاصة الفصل الثاني	63
الخاتمة	**65**
قائمة المراجع	**69**

قائمة الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
01	كثافة المصرفية (عدد شبابيك)	43
02	نسبة ملكية الحسابات في مؤسسات المالية الرسمية إلى إجمالي السكان البالغين	44
03	نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون حسابات إقراض إلى إجمالي السكان البالغين	45
04	نسبة المقترضين من العائلات والأصدقاء إلى إجمالي السكان البالغين	46
05	نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون حسابات ادخارية في المؤسسات المالية الرسمية	47
06	نسبة الأفراد البالغين الذين يستخدمون الأنترنت أو الهاتف النقال للوصول	48
07	نسبة الأفراد الذين يمتلكون بطاقات الخصم وبطاقات ائتمان إلى إجمالي السكان البالغين	49
08	نسبة الأفراد الذين قاموا بإجراء مدفوعات رقمية أو تلقيها خلال العام الماضي	50
09	أهم المشاريع المتاح تمويلها على منصة تويزة	54
10	معلومات تعريفية لمنصة نيفيستي	59
11	أهم المشاريع المتاحة على نيفيستي	61

قائمة الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
01	نموذج الدراسة	ج
02	خصائص الشمول المالي	08
03	أبعاد الشمول المالي	17
04	أطراف الفاعلة في منصات تمويل الجماعي	28
05	آلية عمل منصات تمويل الجماعي	32
06	إنشاء حساب شخصي على منصة شريكي	55
07	معلومات حول المشروع المراد تمويله	56

قائمة المختصرات

الرمز	الدلائل باللغة الأجنبية	الدلائل باللغة العربية
AFI	Alliance for Finance Inclusion	تحالف من أجل الشمول المالي
FSB	Financial Services Board	مجلس خدمات المالية
OECD	Organisation for Economic Cooperation and Development	منظمة تعاون وتنمية اقتصادية
INFE	International Network on Financial Education	تثقيف المالي
DFS	Digital Financial Services	خدمات مالية رقمية
GPFI	Global Partnership for Financial Inclusion Recommendation	توصية الشراكة العالمية
GPFI	Global Partnership for Financial Inclusion	شراكة العالمية للشمول
AF	Alternative Financing	تمويل البديل
ECCMU	European Commission Capital Markets Union CMU	مفوضية الأوربية والاتحاد لأسواق المال
CF	CrowdFunding	التمويل الجماعي

المقدمة العامة

تمهيد

يشهد العالم تطورات تقنية وتكنولوجية ناشئة شملت العديد من المجالات من أبرزها الخدمات المالية مع إزدياد أهمية التقنيات المالية الحديثة، حيث أصبحت العديد من الخدمات المالية والمصرفية تعتمد في إنجازها على التقنيات المالية الحديثة في تنفيذها، مما ساهم في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية وزيادة المنافسة في النظام المالي، وبالتالي تعزيز النمو الإقتصادي والشمول المالي.

ظهر التمويل البديل المعاصر كنتيجة للأزمات المتكررة في النظام المصرفي وتطور متسارع لتكنولوجيا المعلومات وبزوغ دور الشركات الابتكارية في إعادة توجيه الابتكارات من الشركات الكبيرة للشركات الناشئة، ومن ثم تحقق قفزة كبيرة في تطوير نماذج بديلة للتمويل تعمل من خلال المنصات والتطبيقات التكنولوجية، تعتبر منصات التمويل الجماعي من أهم الإبتكارات المتضمنة في سياق التقنيات المالية الحديثة التي مكنت المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة من النفاذ إلى آليات أكثر ملائمة للتمويل.

في هذا السياق تهدف الجزائر على غرار الدول العربية إلى زيادة مستويات الشمول المالي من خلال منصات التمويل الجماعي للوصول لتحقيق قفزة ملموسة في وصول الخدمات المالية وإستخدامها من طرف أفراد المجتمع من جهة، ومن جهة أخرى الشركات الناشئة؛ والشركات المصغرة والصغيرة والمتوسطة، بناءا على كونها وسيلة ممكنة لجمع الأموال مع عدد قليل من المتطلبات التنظيمية المحتملة.

1.طرح الإشكالية والأسئلة الفرعية: إنطلاقا مما سبق يمكننا طرح التساؤل الجوهري الذي نحاول الإجابة عليه من خلال هذه الدراسة، والذي يمكن صياغته على النحو التالي:

كيف ساهمت منصات التمويل الجماعي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر؟

ولتوضيح الإشكالية وتبسيطها أكثر نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي أبعاد ومؤشرات الشمول المالي؟
- ماهي آليات منصات التمويل الجماعي لدعم الشمول المالي؟
- ماهو واقع منصات التمويل الجماعي في الجزائر؟
- ماهي الآليات المستخدمة في منصات التمويل الجماعي بالجزائر للوصول التمويل للفئات المستبعدة ماليا؟

2. الدراسات السابقة: من خلال عملية البحث، إتضح أن الموضوع يحتوي على مجموعة معتبرة جدا من الدراسات السابقة وسنتطرق لهذه دراسات في مايلي:

– الدراسة الأولى: دراسة (صلاح، 2024)، **إستخدام منصات التمويل الجماعي كبديل للتمويل المؤسسات الناشئة ومتطلبات إستحداثها في الجزائر** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة دكتورا الطور الثالث ، جامعة مُحَّد بوضياف مسيلة ، 2024.

هدفت هذه الدراسة إلى إستكشاف إمكانية إستحداث منصات التمويل الجماعي كبديل فعال لتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، والعوامل التي تحول دون تطوير ونجاح هذه المنصات، وذلك من خلال التركيز على تقييم العوامل التنظيمية، التكنولوجية، الإقتصادية والثقافية. وقد تمت الدراسة بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في تقديم فهم شامل يتعلق بالإطار النظري للمؤسسات الناشئة والتمويل الجماعي، والأسلوب التحليلي لفحص البيانات والتجارب الدولية، توصي الدراسة بتطوير منصات رقمية وطنية وإطلاق حملات توعية لرفع مستوى الفهم والقبول لمفهوم التمويل الجماعي كمصدر تمويل بديل فعال.

–الدراسة الثانية: دراسة،) جباري &قطراني(2022 , ، التمويل الجماعي آلية مستحدثة لمواجهة معضلة تمويل الشركات الناشئة مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مجلة الآراء للدراسات الاقتصادية والإدارية ،2022.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أهمية التمويل الجماعي في تمويل المؤسسات الناشئة وضرورة تفعيله في الجزائر، بإعتباره من أهم مصادر التمويل في أغلب دول العالم ، حيث تم التطرق إلى التحديات التي تعيق تطور أعمال التمويل الجماعي وتوسع نشاطه في الجزائر وذلك من خلال تركيز على دراسة حالة منصة (Ninvesti) ،توصلت الدراسة إلى أن التمويل الجماعي آلية مناسبة لزيادة فرص تمويل المؤسسات الناشئة ، وأن هناك عدة عوامل وتحديات تعيق تطور منصات التمويل في الجزائر لعل أهمها غياب الإطار القانوني المنظم لنشاط التمويل الجماعي ، والتضخم وغياب ثقافة الإستثمار خاصة عند الجزائريين ، لذا توصي الدراسة بضرورة توفير البنية التحتية التي تساهم في تعزيز ثقة المستثمرين وتحقيق نجاح المؤسسات الناشئة .

–الدراسة الثالثة: (الحكيم و قريد، 2018)، منصات التمويل الجماعي كآلية مبتكرة لتمويل المشروعات عرض تجربة سلطة لندن الكبرى في مجال التمويل الجماعي للمشروعات العمومية، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أهمية التمويل الجماعي كنشاط مالي حديث في الدول المتقدمة، وضرورة الإستفادة من تطبيقات المعاصرة للتمويل الجماعي لتوفير مصادر تمويلية غير تقليدية للمشروعات التي تعاني صعوبة الحصول على تمويل، من توصيات يجب على الجزائر التفكير والإستفادة من نتائج تجربة سلطة لندن من خلال تطبيقيها للتطبيقات معاصرة للتمويل الجماعي، وذلك ماقد يسمح بإقامة مشروعات على مستوى المحلي وتخطيطها وتمويلها عن طريق المشاركة المجتمعية الواسعة للمواطنين.

تشترك الدراسات السابقة مع دراساتنا في معالجة المتغير الاول وفي حين تختلف في المتغير الثاني وتختلف في دراسة الحالة حيث تم التطرق لمنصات التمويل الجماعي في الجزائر (Twiza)وشريكي(Chriky) ينينفيستي(Ninvesti)؛ الخيمة(Kheyam) ودراسة كل منصة، وتوضيح مساهمة هذه المنصات في تعزيز الشمول المالي من خلال المشاريع الممولة في كل منصة، كذلك تختلف من دراساتنا في ادوات جمع المعلومات وتحليلها.

3.**فرضيات ونموذج الدراسة:** بناء على الأسئلة الفرعية تم تقديم الفرضيات التالية:

3-1. **فرضيات الدراسة** :تقوم الدراسة على الفرضيات التالية:

–شهدت منصات التمويل الجماعي في الجزائر تطورا ملحوظا من حيث التنظيم والنشاط خلال السنوات الأخيرة بالموازاة مع جائحة كرونا (كوفيد19)

–تعتمد منصات التمويل الجماعي بالجزائر على إجراءات وخطوات رقمية من شأنها أن تحفز الفئات المستبعدة ماليا للجوء إليها لتوفير التمويل اللازم لدعم مشاريعهم، مما يرفع مستويات الشمول المالي.

3-2. نموذج الدراسة:

تم وضع نموذج دراسة في ضوء الدراسات السابقة والبحوث ذات صلة بالموضوع الخام ببحثنا ويتألف النموذج من متغيرين:

–المتغير الأول: وهو المتغير المستقل ويتمثل في منصات التمويل الجماعي.

– **المتغير الثاني** :وهو المتغير التابع ويتمثل في الشمول المالي.

الشكل رقم (01): نموذج الدراسة

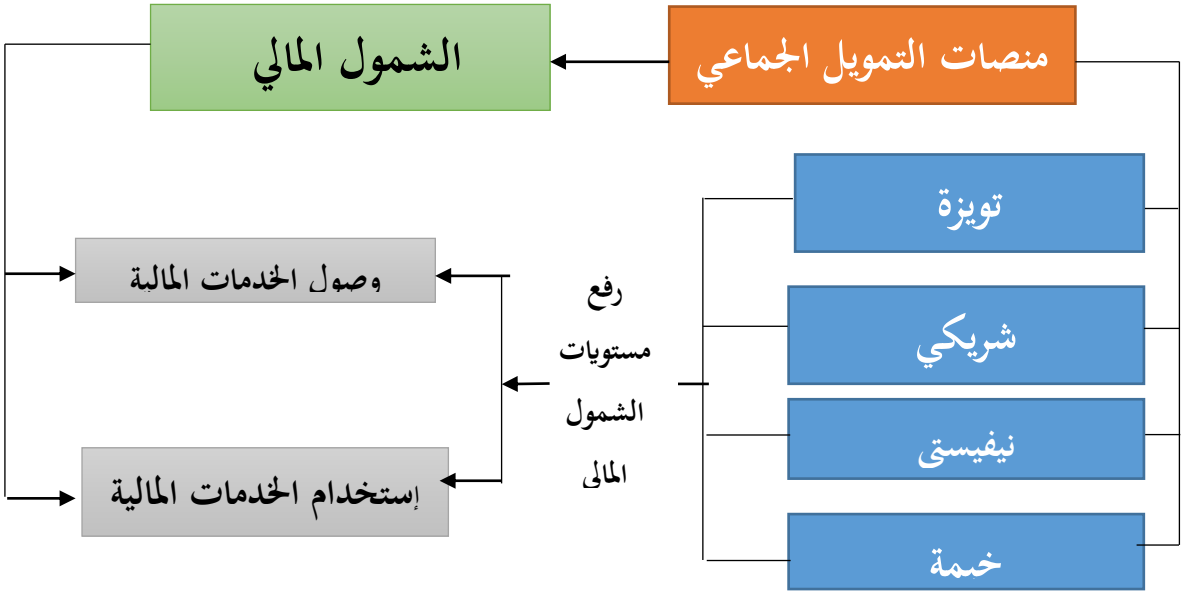

المصدر: من إعداد الطالبة

4.التموضع الإبستمولوجي ومنهجية الدراسة:

4-1.التموضع الإبستمولوجي: تم الاعتماد في دراسة هذا الموضوع على النموذج الواقعي، وهذا بهدف محاولة فهم وشرح واقع دور منصات التمويل الجماعي في تعزيز الشمول المالي، لهذا فقد كانت الفرضيات واقعية ،حيث اتجهت الدراسة إلى موضوعية أي حيادية و استقلالية الباحث عن صياغة الفرضيات وجمع المعلومات و تحليلها، وبالتالي تم إتباع المنهج الاستنتاجي و المقاربة الافتراضية الاستنتاجية، و للوصول إلى النتائج تم اعتماد دراسة حالة وذلك من خلال إسقاط الجانب النظري من الدراسة على الجانب التطبيقي و المتمثل في دراسة تحليلية لمساهمة منصات التمويل الجماعي بالجزائر(Twiza)وشريكي(Chriky)نينفيستي(Ninvesti)؛الخيمة(Kheyam)في تعزيز الشمول المالي.

4-2.منهجية الدراسة: تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي لوصف ظاهرة الشمول المالي والإلمام بالإطار النظري لمنصات التمويل الجماعي، و على المنهج التحليلي لتحليل علاقة منصات التمويل الجماعي بالشمول المالي، كما تم الإعتماد في الجانب التطبيقي دراسة حالة منصات التمويل الجماعي بالجزائر و

تحليل مؤشرات الشمول المالي، أما فيما يخص الأساليب والأدوات المستخدمة في جمع البيانات والمعلومات فلقد تم اللجوء إل المسح المكتبي من خلال الكتب والدوريات والأبحاث والتقارير الورقية والإلكترونية المتوفرة باللغة العربية والأجنبية ذات الصلة بالموضوع وباقي المصادر الأخرى.

5.تصميم البحث :هناك ستة أبعاد رئيسية للدراسة وهي كالتالي:

5-1.هدف الدراسة:

في ظل الأهمية المتزايدة لمنصات التمويل الجماعي ودورها في توفير التمويل اللازم لدعم المشاريع الإقتصادية وبالتالي تعزيز الشمول المالي، نهدف من خلال هذه الدراسة إلى :

-إلقاء المزيد من الضوء على منصات التمويل الجماعي كأحد أهم قنوات التمويل التي ظهرت في إطار تنامي دور التقنيات المالية الحديثة.

- دراسة واقع الشمول المالي والتمويل الجماعي في الجزائر.
- دراسة وتحليل لواقع منصات التمويل الجماعي وعلاقتها في رفع مستويات الشمول المالي بالجزائر.

5-2.نوع الدراسة: بناء علاقة بين المتغيرات الدراسة وهي منصات التمويل الجماعي والشمول المالي.

5-3.مدى تدخل الباحث: تتسم الدراسة بإستقلالية الباحث، وحيادته عن موضوع الدراسة ولهذا جاءت الدراسة موضوعية.

5-4.التخطيط للدراسة: تعتبر الدراسة دراسة تحليلة لمساهمة منصات التمويل منصات التمويل الجماعي بالجزائرفي تعزيز الشمول المالي في الجزائر.

5-5.وحدة التحليل (مجتمع الدراسة): شمل مجتمع الدراسة منصات التمويل الجماعي بالجزائر منصات التمويل الجماعي بالجزائر(Twiza)، شريكي(Chriky)،نينفيستي(Ninvesti)؛ الخيمة(Kheyam)في تعزيز الشمول المالي.

5-6.المدى الزمني :فيما يخص حدود الدراسة الزمنية فلم يتم تحديدها، وقد تم إستخدام المعلومات عن هذه الدراسة منذ فهورها إلى غاية يومنا هذا 2025.

6.أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول أحد المواضيع الهامة على الصعيد المحلي والدولي وهو التمويل الجماعي، كما يستمد الموضوع أهميته من الإهتمام المتزايد للهيئات المالية والنقدية الدولية به لتحقيق دعم الفئات المستبعدة ماليا للجوء إليها لتوفير التمويل اللازم لدعم مشاريعهم، مما يرفع مستويات الشمول المالي.

7.خطة مختصرة للدراسة: على ضوء الفروض الأساسية والهدف من الدراسة قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين، فصل يتعلق بالجانب النظري وفصل يتعلق بالجانب التطبيقي دراسة حالة.

-المقدمة العامة.

-الفصل الأول لدراسة الإطار النظري، ليتجزأ الفصل الأول بدوره إلى ثلاثة مباحث، تضمن المبحث الأول الإطار النظري للشمول المالي أما المبحث الثاني فتضمن الإطار النظري للمنصات التمويل الجماعي، بينما المبحث الثالث فتضمن التأصيل النظري لعلاقة منصات التمويل الجماعي بالشمول المالي.

-الفصل الثاني يتمحور حول دراسة تحليلة لمساهمة منصات التمويل الجماعي لتعزيز الشمول المالي بالجزائر، ليتجزأ إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول يتحدث عن واقع الشمول المالي بالجزائر، أما المبحث الثاني عن واقع منصات التمويل الجماعي، بينما المبحث الثالث مساهمة منصات التمويل الجماعي بالجزائر في تعزيز الشمول المالي.

-الخاتمة : وتضم جملة من النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها من خلال البحث.

الفصل الأول

الإطار النظري للشمول المالي ومنصات التمويل الجماعي

تمهيد

يعد الاستبعاد المالي لفئات كبيرة من المجتمعات العربية مشكلة تتطلب إيجاد حلول لها في إطار استراتيجية الشمول المالي الذي يهدف إلى توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية بسهولة وبتكلفة معقولة، ومع مراعاة شمول جميع فئات المجتمع الهشة والفقيرة ومع تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال واستخدامها في عدة مجالات ظهر مصطلح تكنولوجيا المالية التي تعني استخدام التكنولوجيا وشبكات الأنترنت في المجالي المالي العرض والطلب على التمويل ومن بين أهم مجالات استخدامها منصات التمويل الجماعي التي تربط بين أصحاب الأفكار والمشاريع الاستثمارية باعتبارهم طالبي التمويل وأصحاب الأموال ، هذا الربط يتم عبر منصات إلكترونية باستخدام شبكات أنترنت، تم تقسيم هذا الفصل ال المباحث التالية:

- **المبحث الأول : الإطار النظري للشمول المالي.**
- **المبحث الثاني: الإطار النظري لمنصات التمويل الجماعي.**
- **المبحث الثالث: التأصيل النظري لعلاقة منصات التمويل الجماعي بالشمول المالي.**

المبحث الأول: الإطار النظري للشمول المالي

الشمول المالي مصطلح فرض نفسه بقوة على الساحة الاقتصادية، عموما والمصرفية بشكل خاص خلال السنوات الأخيرة وهو ما سنتطرق له في هذا المبحث من الإطار المفاهيمي وأساسيات الشمول المالي.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للشمول المالي

الفرع الأول: ماهية الشمول المالي

أولا: نشأة وتطور الشمول المالي: يعود ظهور الشمول المالي إلى جذور القروض الصغيرة أو الائتمان الأصغر ، وظهر مصطلح القروض الصغيرة في عام 1976 عندما منح " مُحَمَّد يونس "قروضاً صغيرة بقيمة 27 دولاراً لمجموعة من النساء يعملن في مصنع للملابس في بنغلاديش، ثم بعد ذلك شهد الائتمان الأصغر انتشارا في معظم دول العالم، ومع مرور الوقت توسع مفهوم الائتمان الأصغر ليظهر بطريقة جديدة يعرف بالتمويل الأصغر ثم توسع أكثر فأكثر ليصبح مصطلح الشمول المالي هو القائم حاليا، ظهر مصطلح الشمول المالي ، مقابل (الاستبعاد المالي)، لأول مرة على مستوى العالم عام 1993 في دراسة أجراها (Leshon Wetheraft) حول الخدمات المالية في جنوب إنجلترا، والتي تناول فيها إغلاق أحد فروع البنوك. حول الوصول الفعلي لسكان المنطقة إلى الخدمات المصرفية. في أواخر التسعينيات من القرن الماضي، ظهرت العديد من الدراسات من قبل متخصصين في الجغرافيا الاقتصادية تتعلق بالصعوبات التي تواجه بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية. حيث تم استخدام مصطلح الشمول المالي في عام 1999على نطاق أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتاحة، حيث تم التمييز بين التخلي الطوعي عن السعي لاستخدام المنتجات والخدمات المالية بسبب عدم الحاجة إليها أو لأسباب ثقافية أو أيديولوجية، وبين عدم الوصول وعدم الاستخدام بسبب عدم الوصول إليها. أو بعدم توافرها أو بسبب عدم قدرة على حيازتها، وينحصر اهتمام المعنيين بالشمول المالي في استهداف أولئك الذين تم استبعادهم بشكل قصري من الشمول المالي وإيجاد الطرق للتغلب على أسباب وعوامل الإقصاء، دون الاهتمام بمن اختاروا استبعاد أنفسهم من استخدام المنتجات والخدمات المالية.

تزايد الاهتمام الدولي بالشمول المالي بعد الأزمة المالية العالمية لعام 2008، من خلال التزام الحكومات بتحقيقه من خلال الاعتماد على سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول جميع شرائح المجتمع إلى الخدمات المالية واستخدامها بشكل صحيح وسليم، بالإضافة إلى حث مقدمي الخدمات المالية على تقديمها بطريقة متنوعة ومبتكرة وبتكلفة منخفضة. لذا قامت العديد من الدول بتطوير وتنفيذ استراتيجيات وطنية للشمول المالي، وأهمها

المملكة المتحدة وماليزيا (2003)، بينما تسعى العديد من دول العالم المتقدم ودول العالم الثالث إلى تطوير هذه الأخيرة، كما تم على المستوى الإقليمي تبني مجموعة من المبادرات كانت أبرزها كما يلي:

– في عام 2008: تم تأسيس التحالف الدولي للشمول المالي (Alliance for finance Inclusion)(AFI) لتطوير سياسات الشمول المالي في البلدان النامية والناشئة.

– في عام2011: عُقد منتدى السياسات العالمي في المكسيك، وتم تبني أعضاء التحالف من أجل الشمول المالي لإعلان مايا (Declaration •Maya) الذي يتضمن التزام كل دولة بمعايير قابلة للقياس من أجل تطوير الشمول المالي ومراقبة تنفيذها سنويا.

– في عام 2012: تم إنشاء فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، المكون من المدربين والمسؤولين المعنيين بقضايا الشمول المالي لدى البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية، بناءً على توصية من مجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية.

– في عام 2013: نظم مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)ندوة حول تعزيز الشمول المالي من خلال تمويل الإسلامي الذي استضافها بنك أند ونسيا المركزي.

– في عام 2016: قرر مجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية بناءً على اقتراح من فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية اعتماد "اليوم العربي للشمول المالي" الموافق ل 27أفريل من كل عام، بهدف الإسهام في زيادة الوعي والتعريف بالشمول المالي ومتطلباته في الدول العربية، وما يرتبط بذلك من قضايا وسياسات وبر امج، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

– في عام 2017: نظم البنك الإسلامي للتنمية ندوة بشأن تعميم الخدمات المالية من خلال التمويل الإسلامي. (وحيدة، 2023، صفحة 5،6).

ثانيا: مفهوم وخصائص الشمول المالي.

أ. مفهوم الشمول المالي: سنعرض فيما يلي تعريفا لغويا واصطلاحيا للشمول المالي بالإضافة إلى تعاريف بعض الهيئات للشمول المالي وجهود توحيد تعريف الشمول المالي:

1-تعريف الشمول المالي لغة أو اصطلاحا:

–لغة : تعني شمل في مختار الصحاح : شملهم الأمر بالكسر شمولا عمهم، معنى شمل في الصحاح في اللغة شملهم الأمر بشملهم إذا عمهم وشملهم بالفتح بشملهم لغة.

–اصطلاحا: الشمول المالي هو هدف مستهدف حديثا، وتعريفه حسب تعريف البنك الاحتياطي في الهند أنه عملية إدراج المالي ضمان الحصول منتجات وخدمات مالية مناسبة للفئات الضعيفة مثل الشرائح الضعيفة في المجتمع وفئات ذات الدخل المنخفض بتكلفة معقولة وبطريقة شفافة ونزيهة بواسطة المؤسسات المؤثرة في السوق. (قرداغي، 2017، صفحة 28)

تعاريف بعض الهيئات للشمول المالي: ظهرت العديد من التعريفات للشمول المالي من هيئات مختصة كيما يلي:

–تعريف مجموعة 20(G20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) الذي ينص على أنه" الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، بما يشمل الفئات المهمشة والميسورة، للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة ". (زيدان، صفحة 187)ن

–تعريف البنك الدولي: تعريف البنك الدولي الشمول المالي في تقريره الصادر 2014 تحت عنوان تقرير التنمية المالية العالمي على أنه "نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية ". (Bank, 2014, p. 21)

–تعريف المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء: عرفت الشمول المالي بأنه الحالة التي يتاح فيها لجميع البالغين في سن العمل الوصول إلى الخدمات الإقراض والمدخرات والمدفوعات والتأمين المقدمة من المؤسسات المالية الرسمية ومن ثم ينطوي النفاذ المالي الفعال على تقديم الخدمات المالية إلى العملاء على نحو مريح ومسؤول بكلفة ميسورة مع استدامة عمل المؤسسات التي تقدم الخدمات المالية بما يساعد على إتاحة خدمات مالية للعملاء المستبعدين والمحرومين من تلك الخدمات بدلا من الخيارات غير الرسمية التي يلجأ لها الأشخاص غير القادرين نقوم بفرض شروط تعسفية على العملاء مما يؤدي إلى زيادة تحديات وصول الفئات المحرومة إلى الخدمات المالية الرسمية . (CGAP, 2011, p. 8)

–وتعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية لتثقيف المالي الشمول المالي بأنه: "العملية التي يتم من خلاليا تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات ا لمنتجات المالية الرسمية الخاضعة للرقابة في الوقت المناسب وبسعر معقول وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي. (يسمينة و مزيان، 2022، صفحة 599)

–تعريف صندوق النقد العربي :يقصد بالشمول المالي إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده وبالأخص تلك المهمشة منها، وذلك من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، وخدمات الدفع والتحويل، وخدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان وابتكار خدمات مالية أكثر ملاءمة وبأسعار منافسة وعادلة، ذلك بالإضافة إلى العمل على حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيع تلك الفئات على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم لتفادي لجوء البعض إلى القنوات و الوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لأي من جهات الرقابة والإشراف التي تفرض أسعار مرتفعة نسبيا مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات تلك القنوات للخدمات. (ضيف، 2020، صفحة 474)

–أما بنك الجزائر عرف الشمول المالي على أنه إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده وبالأخص تلك المهمشة منها، وذلك من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، وخدمات الدفع والتحويل، وخدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار منافسة وعادلة، بالإضافة إلى العمل على حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيع تلك الفئات على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لأي من جهات الرقابة والإشراف التي تفرض أسعار مرتفعة نسبيا مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات تلك القنوات للخدمات المالية والمصرفية، ويتم قياس الشمول المالي بما يمثل جانب العرض واستخدامها وهو جانب الطلب وجودة تلك الخدمات بما يدمج جانبي العرض والطلب. (مليكة، 2019، صفحة 364)

–تعريف مركز الشمول المالي واشنطن :والذي ينص على أن الشمول المالي هو الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات وبأسعار مناسبة وبأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء. (Eugeniusz، 2013، صفحة 225)

–ومما سبق فإن الشمول المالي هو تقديم الخدمات المصرفية بتكلفة معقولة إلى قطاعات واسعة من الفئات ذات الدخول المنخفضة والمحرومة. أي الهدف الرئيسي للشمول المالي هو توفير الخدمات المالية الأساسية لجميع السكان دون تمييز.

3–جهود توحيد تعريف للشمول المالي: بهدف التوافق حول تعريف موحد للشمول المالي مقبول دوليا وضعت مجموعة العمل المعنية ببيانات الشمول المالي التابعة للتحالف العالمي للشمول المالي الشروط الأساسية التالية: (الدين ب.، 2018، صفحة 2)

–الفائدة والملائمة :اختيار المؤشرات التي تساعد على وضع السياسات الوطنية للشمول المالي.

–الاتساق :ضمان اتساق وقابلية المقارنة في الزمان والمكان.

–التوازن :تناول الشمول المالي لجانبي (العرض) الوصول للخدمات المالية (والطلب) الاستفادة من هذه الخدمات.

–البراغماتية :الاعتماد قدر الإمكان على بيانات متوفرة ومتاحة لتقدير تكلفة الجهد .

–المرنة :ما من شك أن تحقيق الشمول المالي مرتبط بالسياق الاقتصادي والجغرافي والاجتماعي والثقافي للدول ويختلف باختلاف الظروف والموارد بين الدول، وبالتالي فإن الشروط الأساسية المقترحة في احتساب مؤشر الشمول المالي تمكن البلدان من التمتع بالقدر الكافي من المرونة في اختيار التعريفات أو استخدام مؤشرات بديلة.

–الطموح :قياس الشمول المالي بدقة، قد يتطلب بذل الجهد وموارد إضافية لمقابلة الشروط الأساسية، على ديناميكية الشروط الأساسية. (FinancialInclusionDataWorkingGroup، 2011، صفحة 3)

ب. خصائص الشمول المالي: يهتم الشمول المالي بتقديم الخدمات المالية باستخدام الطرق السهلة والبسيطة، وبأقل التكاليف، مثل الدفع عن طريق الهاتف المحمول بالإضافة إلى مجموعة من الخصائص الأخرى نذكر منها:

–العموم :من خلال استهداف جميع شرائح المجتمع بما فيهم محدودي الدخل.

–التنوع: تقديم خدمات ومنتجات بنكية متنوعة.

– السعر :تقديم خدمات ومنتجات بأقل تكلفة تناسب جميع شرائح المجتمع.

– الجودة :مراعاة عامل الجودة في طبيعة الخدمة والمنتج المقدم.

– الو قت :تو فير الخدمة أو المنتج على مدار السنة وفي جميع الأوقات.

–التوسع :الوصول إلى جميع مواقع الشركات والأفراد لتسييل عملية التنقل. (فراح و عبد العزيز، 2021، صفحة 648)

ويوضح الشكل الموالي خصائص الشمول المالي:

الشكل رقم (02): خصائص الشمول المالي

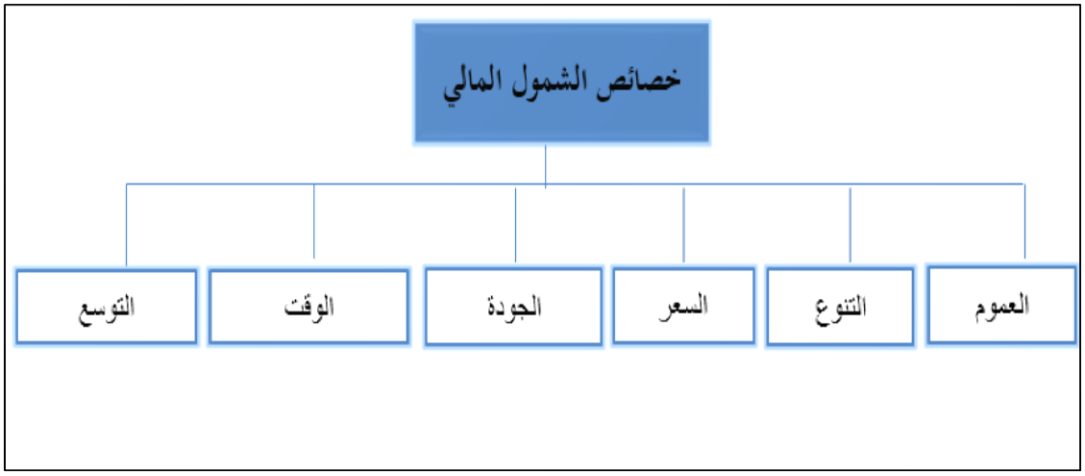

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق

ثالثا: أهمية وأهداف الشمول المالي

أ. أهمية الشمول المالي: حظيت قضية الشمول المالي باهتمام متزايد من جانب الباحثين وصناع السياسات على مدى العقدين الماضيين باعتبارها مصدرا محتملا للفوائد التي تعود على الاقتصاد. وعلى الجانب البحثي تشكل دراسة الشمول المالي خطوة منطقية تالية من الأدبيات التي نشأت في أوائل تسعينات، والتي كشفت عن تأثيرات إيجابية علة الاقتصاد الكلي والجزئي من توفير الخدمات المالية بكفاءة بشكل عام. (Barajas, Beck, Belhaj, & Ben Naceur, 2020, p. 5)

إذ يمكن ان تساعد الخدمات المالية على دفع عجلة التنمية، فهي تساعد الناس على رفع مستواهم المعيشي والهروب من الفقر من خلال تسهيل الاستثمار في قطاعات الصحة والتعليم وانشطة الاعمال. فضلا عن انها تسهل إدارة الازمات المالية الطارئة، التي يمكن ان تدفع الاسر الى هاوية العوز، ويفتقر العديد من الفقراء حول العالم الى الخدمات المالية التي يمكن أن تقوم بهذه الوظائف، مثل الحسابات المصرفية والمدفوعات.

ويعد الغرض الرئيس من الشمول المالي هو توفير الخدمات المالية بأسعار معقولة كالقروض والمدخرات والمعاشات التعاقدية والتأمين وأنظمة الدفع والتحويلات وخدمات الإيداع لجميع الفئات وخصوصا الذين لا يتعاملون مع البنوك من خلال الخدمات البنكية الإلكترونية، نقاط البيع، وأجهزة الصراف الآلي، والخدمات البنكية عبر الهاتف. (معوض و علم الدين، صفحة 6)

ولمفهوم الشمول المالي أهمية خاصة بالنسبة للإقتصاد المتنامي حيث أن إخضاع شريحة كبيرة من القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد لشبكة مالية رسمية من شأنه أن يطلق العنان لقدراتها الإبداعية إلى جانب زيادة الطلب المحلي على أساس مستدام مدفوعا بنمو الدخل والإستهلاك من هذه القطاعات ، إن جهود الشمول المالي لها تأثير مضاعف على الاقتصاد ككل من خلال زيادة المدخرات المجمعة من شريحة واسعة من خلال توفير الوصول إلى ترتيبات الإدخار الرسمية مما يؤدي إلى التوسع في الإئتمان والإستثمار من قبل البنوك . (Khan, 2012, p. 1)

فان سهولة الوصول الى الخدمات المالية سيسمح للسكان بتحسين مستواهم المعيشي، وتوفير المال والمساعدة في منع تركيز القوة الاقتصادية مع عدد قليل من الافراد، ومن ثم التخفيف من المخاطر التي قد تواجه الفقراء نتيجة العوامل الاقتصادية. لذلك، أصبح توفير إمكانية الوصول الى الخدمات المالية مجالا يثير القلق بالنسبة لصانعي السياسات لان له اثار اقتصادية واجتماعية بعيدة المدى

ومما سبق يمكن ايجاز أهمية الشمول المالي بما يأتي:

–يؤدي الشمول المالي الى جذب المستثمرين من الأسواق العالمية الى بلدنا مما يؤدي الى زيادة فرص العمل والتوظيف، وتقليل الاعتماد على النقد وخفض تكاليف المعاملات من خلال التحول الى المدفوعات الالكترونية.

–يسهل النظام المالي الشامل التخصيص الفعال للموارد الإنتاجية ومن ثم يمكن ان يقلل من تكلفة راس المال.

–يوفر الشمول المالي مكان أمن للأفراد للادخار للمستقبل، ومن ثم يمكن ان يعزز الاستقرار المالي. يعد الشمول المالي أداة فعالة يمكن ان يساعد في الحد من الفقر وتقليل عدم المساواة في الدخل. يمهد الشمول المالي الطريق للنمو والتنمية من خلال ضمان التوافر السريع في الوقت المناسب بين القطاعات المحتاجة.

–الشمول المالي يوفر فرص للقطاع المصرفي عبر مختلف طبقات المجتمع والاقاليم والجنس والدخل وتشجيع الجمهور على تبني العادة المصرفية. ولنجاح الشمول المالي يكون عن طريق تقديم تشريعات مختلفة، ، ومحو الامية المالية، والاستفادة من التكنلوجيا وما الى ذلك. (ياس، 2022م_1443هـ، صفحة 41)

ب. أهداف الشمول المالي: نظرا للإهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل ضمن آليات مشتركة وموحدة واهداف واضحة للشمول المالي وهي التالية: (شنبي و بن لخضر، 2019، صفحة 108)

–تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف الدعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم.

–الوصول الخدمات والمنتجات إلى كافة فئات المجتمع إلى لأجل للتعرف على بقية الخدمات الدالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لكي تتحسن ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، خاصة سكان المناطق الريفية المهمشة.

–تمكين الشركات الصغيرة جدا من الاستثمار والتوسع .

– تحفيز المنافسين مزودي الخدمات الدالية لتقديم منتجات ادخارية واستثمارية تناسب مع فئات المجتمع.

–الحد من مخاطر مزودي الخدمات والمنتجات المالية الذين يعملون خارج إطار النظام المالي الرسمي وبالتالي تعزيز قدرات امكانيات النظام الرسمي وضبط عرض الخدمات والمنتجات المالية وفق الأسس التشريعات النافذة والمعايير الدولي.

–تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي.

–تعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة لدى المواطنين وتقليل نسب البطالة وتمكين فئة الشباب والنساء ماليا مما يساهم في الحد من الفقر والرفع من مستوى النمو الاقتصادي .(حليمي و حفصي، 2023، صفحة 176)

–تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات الدالية، وتعريف المواطنيين بأهمية الخدمات الملية وكيفية الحصول عليهاوالاستفادة منها، بغرض تحسين ظروفهم المعيشية، الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي. (مُحَّد و قمان، 2019، صفحة 4)

الفرع الثاني: مقومات ومبادئ الشمول المالي

إعتمد الشمول المالي على مجموعة من المقومات والمبادئ الأساسية له وسيتم التطرق إلى ذلك :

أولا: مقومات (دعائم أو ركائز) الشمول المالي: تتمثل أهم مقومات التي يستند عليها الشمول المالي في:

أ.دعم البنية التحتية المالية:يمثل تطوير بنية مالية تحتية كفؤة وسليمة ،إحدى أهم ركائز الأساسية لخدمة متطلبات الشمول المالي .يتعين في هذا الصدد ،تحديد أولويات تطوير البنية التحتية ، التي تساعد على تعزيز فرص وصول المواطنين إلى الخدمات المالية ، التي يمكن أن تتضمن مايلي :

–توفير بيئة تشريعية ملائمة بما يدعم مبدأ الشمول المالي ، من إخلال إصدار وتعديل الأنظمة والتعليمات واللوائح.

–تعزيز الإنتشار الجغرافي من خلال توسع شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية والإهتمام من خلال إنشاء فروع أو مكاتب صغيرة لخدمة المشاريع المتناهية الصغر خاصة .إضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية مثل وكلاء البنوك ،وخدمات الهاتف المصرفي ،ونقاط البيع،والصرافات الآلية ،وخدمات التأمين والأوراق المالية وغيرها ،وفقا لتشريعات كل دولة .

– تطوير نظم الدفع والتسوية الوطنية خاصة صغيرة القيمة ،لتسهيل تنفيذ العمليات المالية والمصرفية وتسويتها بين المتعاملين في المواعيد المناسبة ،مع الحدمن المخاطر المحتملة لعمليات الدفع والتسوية ،بما يضمن إستمرار تقديم الخدمات المالية .

–الإستفادة من التطورات التكنولوجية بالعمل على تطوير وتحسين الإتصال وتبادل المعلومات من خلال التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية(Digital financial services) والدفع عبر الهاتف المحمول، بما يخدم تعزيز فرص الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل و فاعلية أعلى من كافة فئات المجتمع .

– العمل على تفعيل دور مكاتب الإستعلام الإئتماني ، وإنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الإئتمانية التاريخية للأفراد والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة،إضافة إلى قاعدة بيانات تسجيل الأصول المنقولة ،وإتخاذ مايلزم من إجراءات للتأكد من حصول مقدمي الخدمات والعملاء على المعلومات التي يحتاجونها لضمان الشفافية وحماية حقوق كل منهم . (نشرة تعريفيية حول مفاهيم الشمول المالي، صفحة 7،8)

ب . حماية مستهلكي الخدمات المالية: وهذا من خلال حصول الزبون على معاملة عادلة وشفافة وتسهيل وتيسير الحصول على الخدمات المالية بأقل التكاليف وبجودة عالية. تزويده بالمعلومات الكافية والضرورية، وخدمات الاستشارة المالية، وحماية بياناته المالية، ونظم الأمان، وكذا ضرورة التثقيف المالي خاصة للفئات المهمشة . تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة المجتمع لتيسير الوصول الى الفئات الهشة والمؤسسات الصغير ة في المجتمع، وتلبية متطلباتها وإشراكها في النظام المالي. وهنا نشير الى دور الجهات الاشرافية في تحقيق هذه

الركيزة، من خلال تخفيف متطلبات التمويل وتخفيض العمولات والرسوم على الخدمات المقدمة وتعزيز المنافسة. (ايمان و دحماني ، 2023، صفحة 112)

ج.تطوير خدمات ومنتجات المالية تلبي إحتاجيات كافة فئات المجتمع : يعتبر ذلك أحد أهم ركائز تحقيق الشمول المالي من خلال تيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها وتقديمها للأفراد والمنشآت.

بالتالي تقع على عاتق مقدمي الخدمات المالية ، مهمة تطوير الخدمات والمنتجات المالية أخذا في الإعتبار مايلي :

–مراعاة إحتاجيات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم الخدمات والمنتجات التي تستهدفهم قبل طرحها والتسويق لها ، إضافة إلى إبتكار منتجات مالية جديدة تعتمد على الإدخار والتأمين ووسائل الدفع وليس فقط على الإقراض والتمويل .

–التشجيع على المنافسة بين مقدمي المنتجات والخدمات المالية ، بما يمكن العملاء من الوصول المنتجات وخدمات متنوعة عالية الجودة ، بسهولة وبتكاليف معقولة وبشفافية .

–تخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة المرفوضة على الخدمات المالية .

–قيام الجهات الرقابية بمراجعة التعليمات القائمة للنظر في متطلبات التمويل ومدى مناسبتها لكافة فئات المجتمع.

–إتاحة التدريب لموظفي مقدمي الخدمات المالية المتخصصين في هذا المجال . (نشرة تعريفيية حول مفاهيم الشمول المالي، صفحة 9،10)

د.التثقيف المالي : يتعين على كل دولة الإهتمام بموضوع التثقيف والتوعية المالية من خلال إعداد إستراتيجية وطنية موجهة لتعزيز مستويات التعليم والتثقيف المالي ، وتطوير هذه الإستراتيجية من قبل عدة جهات حكومية إلى جانب القطاع الخاص والأطراف ذات العلاقة ،وذلك لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى المواطنين وخاصة الفئات المستهدفة التي تحتاج إلى ذلك. (سعدان و محاجبية، 2018، صفحة 750)

ثانيا : مبادئ الشمول المالي

فيما يلي المبادئ الرئيسة لشمول المالي المعتمدة من قبل مجموعة ال G20:

– القيادة: وتهدف إلى إيجاد التزام واسع لدى الجهات الحكومية المختلفة وأطراف المشاركة لتحقيق الشمول المالي للمساعدة في تخفيض حدة الفقر، حيث أثبتت التجارب الدولية بأن قيادة الشمول المالي يجب أن تكون على مستويات العليا الحكومية لتعزيز وزيادة نسب الشمول المالي.

– التنوع: تنفيذ سياسات تعزز المنافسة وتقديم محفزات تشجيعية للوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها بالشكل الصحيح، وكذلك توفير خدمات مالية متنوعة مثل (التوفير، الافتراض، التحويل التأمين والاستثمارات المالية...) بحيث يكون هناك تنوع في مزودي الخدمات المالية وطرق تقديمها.

– ابتكار/التجديد: من الضرورة تعزيز ابتكارات التكنولوجية باعتبارها وسيلة لتوسيع وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية واستخدام النظام المالي وبما يشمل ذلك ضرورة لتحديد نقاط الضعف في البنية الأساسية للنظام المالي، مما يؤدي إلى الانتشار السريع للخدمات المالية ووصولها إلى الفئات المهمشة في المناطق الريفية والقروية مع مراعاة تقليل تكلفة تقديم الخدمات والمنتجات وان تكون ملبية متطلبات واحتياجات الفئات المستهدفة.

–الحماية : يجب إتباع نهج شامل لحماية مستهلكي الخدمات المالية والذي يوضح كل دور كل من الحكومة ومزودي الخدمات والمنتجات المالية والعملاء بشكل واضح. حيث يؤدي التطور والابتكار في الخدمات ومزودي الخدمات المالية إلى زيادة مخاطر تعرض العملاء للاحتيال أو إساءة المعاملة أو وجود أخطاء بشرية أو تقنية أثناء تقديم الخدمات والمنتجات، ولمعالجة هذه المشاكل فإنه من الضرورة وضع أسس عادلة وشفافة لحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية. وذلك من خلال:(توفير تعليمات تعمل على تعزيز الشفافية في تسعير الخدمات المالية،توفير آلية لمعالجة الشكاوى والنزاعات الخاصة بمستهلكي الخدمات والمنتجات المالية، تحديد الجهة الإشرافية المسؤولة عن حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية).

–مكين العملاء: لتمكين العملاء من تحقيق الاستفادة المثلى من الخدمات المالية فإنه لابد من تطوير قدراتهم وثقافاتهم المالية وتمكين قدراتهم وثقافاتهم المالية وتمكين قدراتهم من أجل ما يلي:

–الثقافة المالية: وهي القدرة على فهم المعلومات الأساسية عن المنتجات والخدمات المالية.القدرات

–المالية: وهي تمكين العملاء من اتخاذ القرار المالي الذي يتناسب مع احتياجاتهم.

– آلية معالجة الشكاوى: وهي القدرة على معالجة شكاوى العملاء من خلال آلية واضحة وآمنة. (بهوري، 2019، صفحة 164،165)

–التعاون: خلق البيئة المؤسسية المواتية لنشر الخدمات المالية في إطار واضح من المسائلة والمحاسبة الحكومية مع العمل على تشجيع الشراكة والتشاور والاستشارة بين الحكومة والقطاعات المالية.

–المعرفة: الاستفادة من قواعد البيانات المحسنة من أجل استخدام السياسة القائمة على الأدلة وتقييم مدى التقدم في الإنجاز وغيرها من الأدوات الأخرى.

–التناسب : بناء سياسة وإطار تنظيمي يقوم بتدنية المخاطر وتعظيم مزايا المنتجات المالية المتطورة على أساس استيعاب الثغرات والعوائق الموجودة في القواعد التنظيمية القائمة ومحاولة تجاوزها.

–الإطار : الأخذ في الاعتبار عند وضع الإطار التنظيمي النفاذ الشامل للمعايير الدولية والظروف المحلية اللازمة لضمان بيئة تنافسية وإطار تنظيمي يتصف بالمرونة على أساس مواجهة المخاطر المتعلقة بغسيل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب. (سفاري و بن داية، 2021، صفحة 73)

المطلب الثاني: أبعاد، مؤشرات وآليات تعزيز الشمول المالي

بات الشمول المالي من المواضيع الحديثة والهامة حيث تلقى اهتماما عالميا حيث تميز بمجموعة من الأبعاد والمؤشرات، ويختص هذا المطلب بتوضيح أبعاد ومؤشرات الشمول المالي.

الفرع الأول: أبعاد و مؤشرات الشمول المالي

اتفق قادة مجموعة العشرين(G20) مع توصية الشراكة العالمية (GPFI)من أجل الاشتمال المالي وذلك لدعم جهود بيانات الشمول المالي العالمي الوطني في قمة (لوس كابوس) في يونيو2012، على مجموعة أساسية من مؤشرات قياس الشمول المالي ضمن أبعادها الثلاثة (السن، 2019، صفحة 21).

أولا: أبعاد الشمول المالي:

–**الوصول إلى الخدمات المالية** : يشير الوصول إلى القدرة على استخدام الخدمات والمنتجات المالية المتاحة من المؤسسات الرسمية .قد يتطلب فهم مستويات الوصول تحديد وتحليل الحواجز المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل التكلفة أو القرب الجغرافي من نقاط الخدمة المصرفية (الفروع وأجهزة الصراف الآلي وما إلى ذلك.يمكن عادة الحصول على البيانات المتعلقة بالوصول من خلال المعلومات التي توفرها المؤسسات المالية

Measuring Financial Inclusion Core Set of Financial Inclusion) Indicators، صفحة 2)، فإن زيادة القدرة على الوصول لا تعني بالضرورة مستوى أعلى من الشمول المالي، فتحقيق أكبر قدر ممكن من الشمول المالي يتطلب تذليل العتبات والعراقيل أمام الوصول إلى الخدمات المالية، وإن المؤشرات التقليدية المستخدمة في قياس الوصول غير مكتملة وكافية حاليا (càmara & tuesta, september 2014, p. 9)،مع التطورات التكنولوجية الحالية أصبحت المؤشرات التقليدية التي تقاس بعدد الفروع وأجهزة الصراف الآلي غير كافية، فقد فتحت التطورات المصرفية الجديدة عبر الهاتف المحمول واستخدام خدمات مالية جديدة عبر الانترنت باب جديد عمى الخدمات المالية الرسمية يمكن من سهولة استخدامها من خلال التغلب على عائق المسافة لموصول لهذه الخدمات. (صونيا و مرميت ، 2021، صفحة 277)

وتكمن مؤشرات القياس بعد الوصول إلى الخدمات المالية في النقاط التالية:

- عدد نقاط الوصول لكل 10000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية .
- عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلومتر مربع.
- مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.
- حسابات النقود الإلكترونية.
- النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الو حدات الإداري بنقطة وصول واحدة على الأقل. (رشيدة و صغير ، 2020، صفحة 28)

-استخدام الخدمات المالية :يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، من خلال تحديد مدى قدرتهم على استخدام هذه الخدمات المالية والذي يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية محددة. (مُحَّد، ساعج بخوش، و بوقرة، 2020، صفحة 148) وتكمن مؤشرات هذا البعد في :

-نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الاقل كحساب وديعة منتظم.

-نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الاقل كحساب ائتمان منتظم .

- عدد معاملات الدفع عبر الهاتف.

-نسبة البالغين الذين يستعملون حساب بنكي دائم ومتواتر.

-عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد.

-عدد حمله سياسة التأمين لكل 10000من البالغين.

-نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت .

-نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية.

-نسبة الشركات الصغيرة أو المتوسطة التي لديها حسابات رسمية مالية.

- عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع.

-عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائم. (رشيدة و صغير ، 2020، صفحة 148)

-**جودة الخدمات المالية** :تشير إلى أن الخدمات المالية والمنتجات مصممة بشكل جيد لتلبية احتياجات المستهلك وكذا بما يلائم جميع مستويات الدخ (triki & faye, 2013, p. 31) ، إذا تُعد الجودة بعدا غير واضحا ومباشرا حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، وعي المستهلك الية آلية التعويض بالإضافة الى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، وشفافية المنافسة في السوق بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك . (وحيدة، 2023، صفحة 15)

ولقد وضع الشمول المالي مجموعة من المؤشرات لقياس بعد الجودة والتي يتم توضيحها كالتالي:

-القدرة على تحمل التكاليف :مدى تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي وخاصة ذوي الدخل المنخفض .

-الشفافية :يلعب الوصول إلى المعلومات دورا حاسما في الشمول المالي حيث يجب على مقدمي الخدمات المالية أن يضمنوا حصول جميع العملاء على معلومات ذات صلة بالخدمات المالية لتمكينهم من اتخاذ القرار المناسب بشأن استخدام الخدمات المالية، ويجب التأكد من سلامة وصحة هذه المعلومات .

-الراحة والسهولة :يقيس هذا المؤشر وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول والراحة في استخدام الخدمات المالية.

-حماية المستهلك :ينظر هذا المؤشر في القوانين والأنظمة المصممة لضمان حقوق المستهلك وحمايتها.

-التثقيف المالي :ويقيس المعارف الأساسية المالية وقدرة المستخدمين على التخطيط وموازنة دخلهم.

–المديونية والسلوك المالي :وهي سمة هامة للعميل في النظام المالي، زمن الضروري معرفة كيف يتأخر المقترضين بالسداد ضمن فترة زمنية معينة. (عجور، 2017، صفحة 14،15)

يمكن تلخيص ما سبق في الشكل الموالي:

الشكل رقم (03) :أبعاد الشمول المالي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على ما سبق

ثانيا: مؤشرات الشمول المالي: سيتم التطرق لمؤشرات الشمول المالي حسب البنك الدولي وحسب الصندوق النقد العربي كما يلي:

أ.مؤشرات الشمول المالي حسب البنك الدولي: يتكون الشمول المالي حسب البنك الدولي من 5 مؤشرات أساسية والمتمثلة في الآتي :

–**مؤشر استخدام الحسابات المصرفية** :يمثل نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسة الرسمية مثل البنوك، مكاتب البريد، مؤسسات التمويل الصغرى.

–**مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية** :يمثل النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بالادخار خلال 21شهرا الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية (البنوك ومكاتب البريد وغيرها) وغير رسمية أو شخص خارج الاسرة.

–**مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية** :يمثل النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حساب رسمي لتلقي أو إرسال الأجور أو المدفوعات الحكومية خلال 21 شهر الماضية .

–**مؤشر التأمين** :يمثل النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بالتأمين على أنفسهم أو ممتلكاتهم.

ب.مؤشرات الشمول المالي حسب صندوق النقد العربي: تتمثل مؤشرات الشمول المالي في الآتي :

–حسابات الاقتراض: ويتمثل هذا المؤشر في نسبة عدد المقترضين من البنوك التجارية أو أي مؤسسة مالية بهدف إنشاء مشاريع تجارية أو توسيع مشاريع قائمة إلى إجمالي عدد السكان البالغين.

– حسابات الإيداع :يمثل نسبة عدد الحائزين على حسابات الادخار بالنسبة لإجمالي السكان البالغين. (دردور و حركات، 2020، صفحة 75،76)

الفرع الثاني: آليات تعزيز الشمول المالي

يأتي تعزيز الشمول المالي عن طريق تنويع التمويل والوصول إلى الخدمات المالية والتعامل مع أنواع جديدة من التمويل كوسيلة لتحقيق النمو والتنمية وتعزيز فرص العمل والدخل للغالبية من الافراد، لذلك يكون من الضروري استخلاص ووضع مجموعة من الآليات المناسبة لعملية تعزيز الشمول المالي والتي يمكن بيانها كما يلي:

–الوعي المالي: تحسين قدرة أصحاب المشاريع على استخدام التسهيلات المختلفة للحصول على الخدمات المالية من المؤسسات المالية.

–التكنولوجيا المالية: تهدف التكنولوجيا المالية إلى تخفيف تكاليف الائتمان والمعاملات المالية عن طريق التقنيات الجديدة والاشكال البديلة للائتمان التي تحلقها التكنولوجيا المالية، والغرض من هذه الابتكارات هو توسيع الشمول المالي عبر تقديم الخدمات للمشاريع التي تم استبعادها بسبب القيود المفروضة على هياكل أعمالها أو عدم الوصول إلى الخدمات المصرفية أو الضمانات المقبولة، كما أن استعمال التقنيات الرقمية يؤدي لتعميق الأسواق المالية وتعزيز الوصول المسؤول إلى الخدمات المالية وتحسين المدفوعات .

–البيئة التنظيمية: إن إنشاء بيئة تنظيمية قوية للائتمان تعّد نقطة انطلاق للوصول الفّعال والمستدام إلى الائتمان للمشاريع. (مزهر و الربيعي، صفحة 80،81)

المبحث الثاني: الإطار النظري للمنصات التمويل الجماعي

تعد خدمات التمويل الجماعي واحدة من أبرز الابتكارات في مجال التقنيات المالية الحديثة التي ساهمت في تمكين المشاريع الاقتصادية من الوصول إلى آليات تمويل أكثر ملائمة، من خلال جمع مبالغ صغيرة من عدد كبير من الأشخاص بدلا من الاعتماد على مصدر تمويل واحد.

المطلب الأول: أساسيات تكنولوجيا المالية والتمويل البديل المعاصر

الفرع الأول: أساسيات تكنولوجيا المالية

تعرف التكنولوجيا المالية FinTechعلى أنها تلك المنتجات والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية. بحيث تتميز هذه التكنولوجيا بأنها أسرع وأرخص وأسهل ويمكن لعدد أكبر من الأفراد الوصول إليها، وفي معظم الحالات يتم تطوير هذه الخدمات والمنتجات بواسطة شركات ناشئة . ويعتبرها مجلس الاستقرار المالي العالمي بأنها :ابتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا يمكنها استحداث نماذج عمل أوتطبيقات أو عمليات أومنتجات جديدة، لها أثر مادي وملموس على الأسواق والمؤسسات المالية، وعلى تقديم الخدمات المالية، كما يشير مصطلح التكنولوجيا المالية إلى توفير حلول جديدة في مجال التمويل من قبل شركات تكنولوجيا المعلومات. بحيث يتم إنشاء نماذج أعمال جديدة واحدة تلو الأخرى، لا سيما في مجال خدمات باستخدام الإنترنت.

أولا: مفهوم تكنولوجيا المالية

بأن التكنولوجيا المالية هي عبارة الشركات التي تستخدم التكنولوجيا لجعل النظم المالية أكثر ملائمة وتطورا وتقديم خدمات مالية أكثر كفاءة وفعالية، وهي لا تقتصر على قطاعات محددة مثل التمويل أو نماذج الأعمال، ولكنها تغطي كل نطاق الخدمات والمنتجات التي توفرها عادة صناعة الخدمات المالية. (مروان و رميدي، صفحة 62)

ثانيا: خصائص التكنولوجيا المالية :تتمثل أهم خصائصها في

–التكنولوجيا المالية هي مجموعة من المعارف والمهارات والطرق والأساليب المالية والمصرفية

– التكنولوجيا بمفاهيمها المختلفة ليست هدفاً في حد ذاته، بل وسيلة تستخدمها المؤسسات المالية والمصرفية لتحقيق أهدافها.

– إن الخدمة المالية المصرفية هي الرئيسية لتطبيق التكنولوجيا، لا يقتصر تطبيق التكنولوجيا على أداء الخدمة المالية والمصرفية بل يمتد إلى الأساليب الإدارية. (الزهراء، 2020، صفحة 63)

ثالثا: قطاعات التكنولوجيا المالية

تشمل التكنولوجيا المالية عدة قطاعات فرعية تتمثل أهمها في:

–عمليات الدفع والتحويلات :تحل محل أنظمة الدفع التقليدية أو تحويل الأموال.

–الإقراض: ربط الممولين بالعملاء الذين يحتاجون للتمويل منصات (الإقراض المباشر والتمويل الجماعي)

–التمويل الشخصي/المؤسسي :يجمع بين الخدمتين السابقتين من خلال توفير الخدمات المصرفية على المنصات الرقمية.

–الخدمات المصرفية للمستثمرين/أسواق رأس المال :خدمات تقوم بتزويدها عادة البنوك الاستثمارية.

– تكنولوجيا التأمين :تقدم منتجات التأمين للعملاء أو حلولا أكثر كفاءة لتقييم المخاطر في الوقت المناسب لشركات التأمين.

–إدارة الثروات: تقدم حل أولاً لإدارة الثروات لعملائها بدعم من التعلم الآلي.

–تكنولوجيا مراقبة اللوائح التنظيمية :تساعد الشركات على الامتثال للأنظمة.

–سلسلة الكتل : Chain blockوهي بمثابة دفتر رقمي لا مركزي، يتم فيه تسجيل المعاملات التي تتم في العملات الرقمية المشفر ة. (الزهراء، 2020، صفحة 64،65)

الفرع الثاني: أساسيات حول التمويل البديل المعاصر

ظهر مفهوم مستحدث في الأدبيات الا وهو التمويل البديل كتعبير عن المصادر الحديثة في التمويل، والتي تختلف عن المصادر التقليدية والتي تمحورت حول التمويل من خلال الأسهم والسندات، والقروض المصرفية، والسحب على المكشوف، وخطوط وبطاقات الائتمان.

أولا: ماهية تمويل البديل Alternative finance

يمكن تعريف التمويل البديل بأنه:

"مصدر التمويل الخارجي بخلاف البنوك وأسواق الأسهم والسندات."

ويمكن تعريفه أيضا بأنه من مصادر التمويل الحديثة التي ظهرت كنتيجة للأزمات المتكررة في النظام المصرفي،والتطور المتسارع لتكنولوجيا المعلومات، وبزوغ دور الشركات الابتكارية في إعادة توجيه الابتكارات من الشركات الكبيرة للشركات الناشئة، ومن ثم تحقق قفزة كبيرة في تطوير نماذج بديلة للتمويل تعمل من خلال المنصات والتطبيقات التكنولوجية (فهمي، 2024، صفحة 82) وبالتالي يشير مفهوم الشمول المالي على استخدام المنصات الإلكترونية عبر الإنترنت، والتي تتيح الوصول إلى الموارد المالية عن طريق آليات تتجاوز إجراءات النظام المصرفي أو الوسطاء الماليين التقليديين غير المصرفين، وتقديم الروابط المباشرة بين المقترضين والمقرضين (Rubanov و Marcantonio، 2017، صفحة 92).

ثانيا: متطلبات التمويل البديل المعاصر

قبل البدء بأي مبادرة يجب تحضير البنية التحتية: بداية نحتاج إلى ثلاث أمور أساسية ليتمكن كل من طالب التمويل من الولوج إلكترونيا إلى المنصة:

–التوقيع الرقمي: يمثل التوقيع الرقمي مخططا رياضي للتحقق من صحة الرسائل أو الوثائق الرقمية. وهو يعطي المتلقي سببا قويا جدا للاعتقاد بأن الرسالة تم إنشاؤها من قبل مرسل معروف. وأن الرسالة لم تتغير أثناء النقل. وتعتبر التواقيع الرقمية عنصرا أساسيا في معظم بروتكولات التشفير، وتستخدم بشكل شائع في إدارة المعاملات المالية وإدارة العقود تلعب مهما في اكتشاف التزوير والتلاعب.

كثيرا ما تستخدم التوقيعات الرقمية في تنفيذ المعاملات كثيرا ما تستخدم التوقيعات الرقمية في تنفيذ المعاملات التي تنفذ عبر منصات التمويل الجماعي حيث يساهم في تعزيز أمان هذه المنصات من خلال حماية البيانات الإلكترونية وضمان عدم تلاعب بالمعلومات اثناء تبادلها.

تشبه التوقيعات الرقمية التوقيعات التقليدية المكتوبة بخط اليد من جوانب عديدة، ولكن من الصعب تزوير التوقيعات الرقمية المنفذة على نحو سليم أكثر صعوبة من النوع المكتوب بخط اليد، وتستند مخططات التوقيع الرقمية إلى التشفير والتوثيق من طرف ثالث. ويجب تنفيذها بشكل صحيح لكي تكون فعالة، كما يمكن أن توفر التوقيعات الرقمية عدم التنصل، مما يعني أن موقع لا يمكنه أن يدعي أنه لم يوقع على الرسالة بينما يدعي أن مفتاحه الخاص لايزال سريا.

-الهوية الرقمية: تساهم الهوية الرقمية في تحسين عمل منصات التمويل الجماعي، وبالتالي لابد من إنشاء مشروع متكامل لدعم قانون إلكتروني جديد، بهدف تأمين سلامة المعاملات الرقمية والأمان والمحافظة علة ثقة مستخدمي هذه المنصات سعيا لنمو مستدام، وذلك من خلال تأثيرها على النقاط التالية:(تعزيز العلاقة مع المغتربين الذين يستخدمون هذه المنصات لتحويل الأموال أو دعم المشاريع، تسهيل وصول الخدمات المالية للأفراد الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية تقليدية، مما يساهم في تعزيز الشمول المالي).

-نموذج أعرف عميلك الإلكتروني المبسط : إن موافقة الجهات الناظمة على اعتماد إجراءات العناية المبسطة للتعرف على العميل من خلال نموذج 'أعرف عميلك ' الإلكتروني له أثره الإيجابي المباشر ، إذ أن الحسابات المبسطة التي تمنح لهذا العميل لها تأثير كبير على الشمول المالي ، فالحسابات التي يحدد سقف رصيدها وتوضع قيود على القيمة التراكمية لعملياتها و/ أو القنوات للوصول إلى أموالها هي حسابات تخفف من مخاطر تبيض الأموال وتقدم منتجات يكون الوصول إليها أسهل ، من هذا المنطق وضعت دول عديدة قواعد تتيح فتح "حسابات مبسطة" تستهدف على الأخص الفئات المنخفضة الدخل والمستبعدة وترتكز إجراءات العناية الواجبة المبسطة على المعايير أدناه التي تختلف بحسب مستوى معرفة العميل من خلال نموذج "أعرف عميلك الإلكتروني" وبالتالي ينغي إدراج عدة معايير:

-القيمة القصوى للعمليات الشهرية.

-سقف الرصيد المسموح.

-المعلومات المطلوبة من العميل لفتح حساب مصرفي.

-المتطلبات لجهة مستندات الرقمية والورقية.

-سبل الوصول إلى الأموال (القنوات المختلفة للبنك).

-المحفظة الإلكترونية الجوالة: المحفظة الإلكترونية الجوالة أحد الأدوات الحديثة في عالم الخدمات المالية وتتميز هذه المحافظ بعدة خصائص تجعلها جزءا مهما من منظومة التمويل البديل المعاصر:

–السرعة والسهولة : استخدام المحفظة بسهولة من خلال تحميل تطبيق وإنشاء حساب باستخدام هوية المستخدم أو كلمة مرور موحدة ما يسهل الوصول إلى الخدمات المالية.

–تنفيذ عمليات الدفع : تتيح المحفظة للمستخدمين التحكم بأموالهم من أي جهاز إلكتروني متصل بالأنترنت (دفع فواتير، تسديد قروض، تحويل أموال بين الأفراد).

–الخدمات المالية المتنوعة: توفر المحافظ الإلكترونية خدمات مثل الإيداع، السحب، التأمين مما يساهم في تعزيز الشمول المالي من خلال إتاحة هذه الخدمات للأفراد غير المتعاملين مع البنوك التقليدية.

–إدارة الأموال الشخصية : إن إدارة الأموال الشخصية تحث على الالتزام بين أصحاب الحسابات والمؤسسات المالية وتساعد العملاء على استيعاب وضعهم المالي وتسهيل اتخاذ القرارات المالية وتعرض إعلانات ترويجية تؤكد الالتزام اتجاه العميل.

–المكافأة : التفاعل مع عملائك عبر تقديم النقاط ومكافآت ضمن التطبيق الإلكتروني.

–تمكين المرأة الاقتصادي : يمكن للمدفوعات الإلكترونية أن تساعد على رفع التحديات التي تواجهها النساء أمام الشمول المالي والمشاركة الاقتصادية.

–**الوكلاء المصرفيون**: الوكلاء المصرفيون من الآليات الداعمة للتمويل البديل المعاصر، حيث يسهمون في تسهيل عمليات الإيداع والسحب وتمكين الأفراد غر المشمولين بنكيا من المشاركة في منصات تمويل الجماعي، ما يعزز الشمول المالي ويزيد فرص نجاح المشاريع الممولة عبر هذه المنصات. (العربية، 2021، صفحة 12، 13،14،15)

الفرع الثالث: تقنيات أو خيارات التمويل البديل المعاصر

–**التمويل الجماعي** :يتحقق هذا النوع غالبا في شكل تمويل يحصل عليه المستثمر بشكل مباشر، من خلال المنصات الإلكترونية عبر الإنترنت بدون وجود وسيط مالي، وتقدم تلك المنصات أدوات لتقييم المقترض، والمستفيد من التمويل من حيث الجدارة، وحداثة وابتكارية الفكرة، فضلا عن تقديم خدمات أخرى لحساب الدفعات مستحقة السداد. ويحصل المستثمر على التمويل في شكل دفعات صغيرة من مجموعة كبيرة من المقرضين /الممولين، حيث يحصل المستفيدين من هذا النوع من التمويل من ذوي التصنيف الائتماني المنخفض على التمويل اللازم بسرعة وبتكلفة منخفضة نسبيا. وبالنسبة للدائنين/ الممولين، تتمثل ميزة هذا النوع في الحصول على عائد مرتفع نسبيا مقارنة على سبيل المثال بالودائع المصرفية. ويستخدم ذلك النوع غالبا لتمويل أفكار ابتكارية أو مشروعات ناشئة وليس شركات أو منشآت.

-تمويل النظراء Peer to Peer يعتبر نوع من أنواع التمويل الجماعي، وفى حين يستخدم التمويل الجماعي في الأساس لتمويل المنشآت الناشئة والحديثة، يستخدم تمويل النظراء لزيادة رأس المال المنشأة، وعادة ما يحصل فيه المقرض على سعر فائدة كعائد على التمويل.

-التخصيم Factoring يشير إلى بيع الحسابات المدينة لمؤسسة مالية أو شركة تخصيم، وتلجأ المنشأة في بعض الأحيان لشركات التخصيم للمساعدة في إدارة تدفقات النقدية وتأخر المدفوعات من قبل العملاء، وتدفع شركات التخصيم جزء من الحسابات المدينة عادة ما بين 75% إلى 80%، وتحتفظ بالباقي كاحتياطي، مما يوفر لتلك الشركات السيولة اللازمة في الأجل القصير دون الحاجة إلى الانتظار حتى تاريخ استحقاق الحقوق المالية.وينعكس ذلك بشكل إيجابي على معدل دوران رأس المال العامل، كما يؤدى إلى انخفاض مخاطر الديون المعدومة والخسائر المؤثرة على أرباح الشركات. وكلما كانت الحسابات المدينة ذات جودة عالية، زادت القدرة على الاقتراض.ويعد نشاط التخصيم أحد الركائز لتوفير تمويل لدورة رأس المال العامل وتسريعها، وعلى وجه الخصوص عن طريق تخصيم الحقوق المالية قصيرة الأجل الناشئة عن أنشطة التصدير للخارج.

-تداول الفواتير Invoice Credit شكل من أشكال التمويل المستند إلى المستحقات، حيث يبيع المستثمر فواتيره بخصم لمجموعة من المستثمرين الأفراد أو المؤسسات مقابل النقد. ويعتبر هذا المصدر مشابه للتخصيم، باستثناء أن عدة أطراف بدلا من مقرض واحد يشتري الفاتورة.

-الاستثمار الملائكي Investments Angel وهو التمويل الذي يقدمه فرد أو مجموعة من الأفراد ذوي قدرة تمويلية لمساعدة المستثمرين بأموال أولية، مقابل الحصول على حصة في الاستثمار. وبمجرد أن تصبح الاستثمارات مربحة، يمكن للمقرض الملائكي أن يبيع أسهمه لتحقيق ربح واستخدامه لتمويل استثمارات أخرى، والاستثمارات الملائكية من الأدوات الهامة المتعارف عليها بشكل خاص بالنسبة للشركات والمشروعات الريادية الناشئة، والتي يستفيد منها رواد الأعمال في مراحل النمو الأولية لمشروعاتهم.

-التأجير التمويلي Leasing وهو أحد أنواع التمويل المستند إلى الأصول يسمح فيه للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بالحصول على التمويل القصير والمتوسط الأجل. ويعتبر أحد المصادر المستخدمة لشراء المعدات الرأسمالية، حيث يتفقً طرفان على التوقيع على عقد حيث يقدم طرف (المؤجر) أصلا لطرف آخر (المستأجر(لاستخدام ذلك الأصل في فترة زمنية محدودة / ثابتة مقابل المدفوعات العادية المحددة. وفي نهاية العقد يسمح للمستأجر بشراء تلك المعدات. في هذا الصدد نتج عن تلك المصادر الحديثة ثورة في عالم التمويل، ومن ضمنها خفض وتوفير الوقت اللازم للحصول على التمويل من حوالي 25 ساعة في المتوسط في حالة المصادر

التقليدية إلى أقل من 30دقيقة باستخدام المصادر البديلة. وتقترن السرعة أيضا بسهولة التسويق، وسهولة الحصول على الأموال، والكفاءة في الإدارة. (علي، 2024، صفحة 83،84،85)

المطلب الثاني: أساسيات حول منصات التمويل الجماعي

تعد منصات التمويل مفهوما جديدا في مجال التمويل، بسبب حداثة نشأتها وقلة انتشارها بشكل واسع تزايدت أهمية هذا المفهوم مع توجه نحو تعزيز استخدام التقنيات المالية الحديثة لتمويل المؤسسات والمشاريع مما ساعد في تقليل العراقيل التي تفصل بين الممولين ذوي الفوائض المالية والمستثمرين الذين يحتاجون إلى تمويل.

الفرع الأول: ماهية التمويل الجماعي

سنتطرق في هذا المطلب إلى إعطاء مفهوما شاملا لمنصات التمويل الجماعي.

أولا: تعريف التمويل الجماعي (**crowdfunding**):

وردت تعاريف عديدة وضحت مفهوم منصات التمويل الجماعي يمكن تقديم أهمها كما يلي:

يعرف البنك الدولي التمويل الجماعي (Funding Crowd) بأنه وسيلة ممكنه عبر الانترنت للشركات أو المؤسسات الأخرى لجمع الأموال تتراوح قيمتها عادة من حوالي ألف دولار إلى مليون دولار أمريكي في شكل تبرعات، أو استثمارات من عدة أفراد. (Bank W.، 2013، صفحة 14)

وفي تعريف آخر: "هي تلك المواقع الإلكترونية التي تتيح الحصول على الأموال من خلال مساهمات عدد كبير من الأفراد فيها بمبالغ صغيرة". (دمدوم، مرغني، و بكوش ، صفحة 440)

طريقة يمكن من خلالها طرح الأفكار الجديدة من أصحابها واستخدام كل الأدوات لشرح أفكارهم ومستقبلها وتحديد سقف مادي لتنفيذ هذا المشروع (الحد الأدنى من التمويل الذي يمكن إقامة المشروع به، ليلتقي بعدها مساهمات ممن يدعمون هذه الفكرة بأحد وسائل التمويل الذي يحددها ويوافقون عليها مقابل نسبة للنافذة التي تم عرض الفكرة من خلالها عبر شبكات التواصل الاجتماعي. (مرسي و السنطاوي، 2020، صفحة 199)

التعريف الصادر عن المفوضية الأوروبية والاتحاد الأوروبي لأسواق المال (EUCapital Markets Union) لسنة 2016 : يشير مصطلح "التمويل الجماعي" إلى دعوة مفتوحة للجمهور لجمع الأموال لمشروع محدد ، من خلال منصات التمويل الجماعي عبر مواقع إلكترونية تتيح التفاعل بين جامعي التبرعات والجمهور ، بحيثُ يمكن تقديم تعهدات مالية وجمعها من خلال المنصة . (GPFI، 2016)

التعريف الصادر عن الشراكة العالمية للشمول المالي (GPFT) سنة 2016 :في سياق الشمول المالي،يشير التمويل الجماعي إلى أسلوب تمويل قائم على آليات السوق حيث يتم جمع الأموال من أعداد كبيرة من الأفراد أو الكيانات القانونية بكميات صغيرة ، وتجاوز الوسطاء الماليين التقليديين، واستخدام الهواتف المحمولة والمنصات المستندة إلى الإنترنت للتواصل مع المقترضين ، سواءً لتمويل مشروع تجاري أو مشروع محدد أو احتياجات أخرى. (Commission، 2016)

وبالتالي تحدث عملية التمويل الجماعي بتوافر العناصر التالية:

–وجود دعوة مفتوحة للمشاركة في التمويل.

–مشاركة عدد كبير من الممولين (الجمهور) في التمويل.

– وجود منصة على الانترنت تسهل وتعزز الاتصال بين مقدمي رأس المال والباحثين عن رأس المال. (المنعم و يوسف عبيد، 2019، صفحة 09)

ثانيا: أهداف تطبيق التمويل الجماعي

يهدف التمويل الجماعي في الأساس إلى :

–توفير التمويل اللازم لمختلف المشاريع والمؤسسات التي عجزت عن توفيره من مصادر أخرى كالبنوك نظرا لتخوف هذه الأخيرة من مخاطر عدم السداد مثلا أو مشكل تعثر هذا النوع من المشاريع واعسارها.

–يجسد هذا النوع من التمويل مبادئ المشاركة والتعاون بين أطياف المجتمع لدعم مشاريعهم الإبداعية والمبتكرة .

–نظرًا لأن جميع أشكال التمويل الجماعي تستند إلى مبادئ متطابقة، يتم تصنيف الممولين كمستثمرين . هدفهم الأساسي هو دعم القضية الاجتماعية أو الاقتصادية، إما أن يكون محبًا أو مقرضًا أو مستثمرًا .يتوقع الممولون نتيجة ناجحة للمشروع، فهم يستثمرون أموالهم، وبالتالي قد يختلف التوقع بناءً على شعارا لمشروع واهتمام الممول. فهم يتخذون قرارات بشأن المشاريع التي يجب دعمها بناءً على النداء الأساسي للمشروع وتوقعاتهم بنجاحه. (سلوى و لحلو، 2020)

ثالثا: الأطراف الفاعلة في منصات التمويل الجماعي

تضم منصات التمويل الجماعي عددا من الأطراف الفاعلة متمثلة في:

–الممولون : هم الأطراف المشاركون بالتبرع أو بالتمويل، وقد يكونون أفرادا أو مؤسسات.

–المستثمرون المستفيدون :أي شخص أو مؤسسة تسعى للحصول على أموال الشركة أو منتج أو مشروع أو مبادرة أو عمل خيري بما يشمل مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة من الشركات الصغيرة، والمنظمات غير الحكومية، والأفراد، والشركات الناشئة، .... إلخ.

–منصات التمويل الجماعي : منصات عبر الإنترنت تربط بين الممولين المتبرعين والمستفيدين أو المستثمرين مقابل تقاضي عمولات على (المشاركة، الفائدة، الأرباح)، يمكن أن توفر المنصات مجموعة واسعة من الخدمات، بما في ذلك خدمات العناية المالية الواجبة، والتعاقد وما إلى ذلك.

– المدققون ومقدمو الخدمات الأخرون :يمكن للمنصات والمستثمرين الاعتماد على عدد من مقدمي خدمات تقييم المشروعات وغيرها من الخدمات الأخرى لطرفي التمويل، قد تحتاج المنصات إلى شراء الخدمات، على سبيل المثال شراء خدمات العناية المالية الواجبة أو الاستعانة بمصادر خارجية لتقييم النتائج الاجتماعية والبيئية للمشروعات والأفكار المطروحة.

–الرعاة : قد يحصل المستثمرون على دعم فيما يتعلق بتصميم وإدارة حملات التمويل الجماعي، ويمكن تقديم هذه الخدمات مجانا أو على أساس تجاري. (الدين و حماني ، 2020، صفحة 53،54)

الشكل رقم (04): الأطراف الفاعلة في منصات التمويل الجماعي

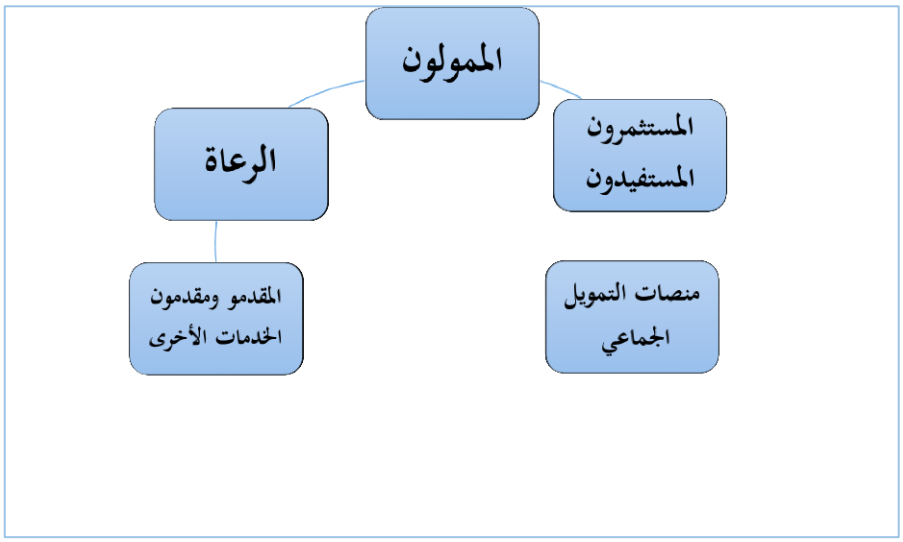

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات السابقة

الفرع الثاني: أنواع ومخاطر التمويل الجماعي

يتخذ التمويل الجماعي أنواعا مختلفة، وذلك حسب مستوى المشروع أو نضج الفكرة المقصودة للتمويل، لكن تتفق أغلب الدراسات على وجود أربع أنواع رئيسية للتمويل الجماعي وهي:

أولا:التمويل الجماعي القائم على التبرعات: هذا الشكل من التمويل الجماعي لا يمثل سوى طريقة حديثة لجمع التبرعات لقضية ما ، وعلى سبيل المثال المساعدة على تمويل معرض فني أو مشروع إنساني أو اجتماعي، فهو يعتمد على كرم الجمهور لتمويل مشروع ذو هدف خيري أو لدفاع عن قضية معينة، هذا الشكل هو أقدم أشكال التمويل الجماعي وتستخدمه كثيرا من الجمعيات الخيرية ، أولئك الذين يجمعون الأموال للأعمال الخيرية باستخدام موقع الويب لجمع التبرعات لمشروع ما، بينما تقوم معظم المؤسسات الخيرية الراسخة بهذا النوع من الإجراءات فإن المؤسسات الصغيرة والأشخاص الذين يجمعون الأموال لأغراض شخصية أو خيرية يستعينون بخدمات منصات التمويل الجماعي ويميل المانحون إلى المساهمة في المشروع لأنهم يأملون في أن يتمكنوا من جني منفعة شخصية من هذا النوع ، أو أ، يتمكنوا من الاستفادة من المشروع المدعوم . (M، 2015، صفحة 08)

ثانيا:التمويل الجماعي القائم على المكافآت: هذا الشكل من التمويل سيحصل الأشخاص الذين يمولون المشروع على مكافأة غير مالية مثل هدية أو منتج مقابل الأموال المتبرع بها ، أثناء الحملة من هذا النوع يسمح أصحاب المشروع للأشخاص الذين ساهموا تمويله الحصول على امتيازات معينة كالوصول إلى المنتج أو الخدمة قبل عامة الناس أو الحصول عليها بالسعر أفضل أو أن تعد مؤسسة كل متبرع بالحصول على عدد من منتجاتها سنويا مدى الحياة إذا استثمر مبلغ محددا فيها ، أو تذكرة الدخول عرض إذا التبرع لفنان، رغم أن القيمة الاقتصادية لهذه المكافأة عادة ما تكون أقل من مبلغ التبرع حتى يتمكن صاحب المشروع الاستمرار في تطوير مشروعه ومع ذلك قد يشعر المستثمر أن قيمة المكافأة أكبر من قيمتها الاقتصادية وهو أكثر شكل من أشكال التمويل الجماعي الأكثر شيوعا ويلج إليه المقاولين عادة إذا كانت احتياجاتهم التمويلية منخفضة نسبيا . (عبدة، 2021، صفحة 130)

يعتمد على استراتيجيتين هوما:

–الكل أو لا شيء : أي أنك ستحصل على كل الأموال التي حققتها حملتك إذا وصلت للهدف المطلوب "المحدد مسبقا " قبل انتهاء مدة الحملة، أو ألا تحصل على أي شيء على الإطلاق.

–كل شيء لك : أي أنك ستحصل على كل الأموال التي جمعتها حتى وإن لم تصل إلى الهدف المحدد. (العنزي، 2019، صفحة 25)

ثالثا: التمويل الجماعي القائم على الإقراض: في هذا نوع من المنصات يقدم المقرض مبلغ من المال للمقول الذي يتعهد بإرجاعه زيادة على دفع فائدة، وهو ما يسهل عملية حصول المقترضين على التمويل اللازم لمشروعاتهم، لكن يوجه هذا النوع من التمويل بشكل خاص للمؤسسات الناشئة التي تزاول نشاطها منذ 3أو 4سنوات بشرط أن تكون قد أثبتت قدرتها على الاستدانة استدانا على البيانات المالية والحالة الاقتصادية للمؤسسة والمتوفرة على مستوى المنصة. (حمدوش و بوزانة، 2021، صفحة 132)

توجد أشكال مختلفة لمنصات التمويل القائمة على الإقراض:

–منصات الإقراض النظير إلى النظير (P2PLending):تسمح هذه المنصة للأشخاص بإقراض أموالهم لأشخاص آخرين في شكل قروض استهلاكية أو قروض لتغطية المعاملات العقارية البسيطة.

–منصات الإقراض إلى الشركة: (peer-to-Business) ، يتيح هذا النوع من المنصات إمكانية قيام الممولين الأفراد بإقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دون الحاجة لضمان ،وبحكم سرعة ومرونة وخفض التكاليف (حمدوش و بوزانة، 2021، صفحة 245)، ويحصل الإقراض إلى الشركة عندما لا يستطيع أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحصول على قرض من البنوك ، أو الذين يبحثون عن قروض مسيرة أو بأسعار منخفضة أما الإقراض نظير إلى نظير يشير إلى قرض ممنوح لرجال الأعمال من قبل الأفراد. (فيصل، 2019، صفحة 241)

–منصات الإقراض شركة إلى شركة (Business - to-Business): حيث يكون الإقراض والاقتراض بين الشركات ، وفي الغالب تكون الشركات الصغيرة كممول حيث تقوم بإقراض مالها من أجل الحصول على عوائد مرتفعة. (حمدوش و بوزانة، 2021، صفحة 245)

ثانيا: مخاطر منصات التمويل الجماعي:

–مخاطر الاحتيال :تعتبر مخاطر الاحتيال من بين أهم المخاطر التي قد تتعرض لها منصات التمويل الجماعي القائمة على التبرعات لاسيما في حالة ما إذا كانت الجهة التي تقوم بجمع التبرعات ليست جهة خيرية معروفة وموثوقة فيما يعرف بالحملات المزيفة أو الوهمية، وعندما لا تضمن المنصة شفافية كافية قد لا يتمكن ال مانحون من التحقق مما إذا كانت تبرعاتهم قد استخدمت للغرض المقصود أم لا.

–مخاطر عدم كفاءة المشروعات التي يتم تمويلها ففي بعض الأحيان يكون الممولين مفرطين في التفاؤل بشأن طبيعة المشروعات التي يتم تمويلها، في الوقت الذي قد لا تتوفر فيه لدى أصحاب الأعمال الخبرة الكافية لإدارة المشروعات. (غربي، 2024، صفحة 12)

–مخاطر حماية الملكية الفكرية فعندما يطرح أصحاب المشروعات ورواد الأعمال أفكارهم على الملأ، قد يتعرض أي منهم لسرقة هذه الأفكار ومحاولة تنفيذها من قبل الآخرين، كما قد يتعرض للمنافسة غير العادلة مع أي من المنتجين ممن يمتلكون فرص أفضل للتمويل.

–مخاطر المزاحمة من قبل المستثمرين غير المحترفين نظرا لكون هذه المنصات تجمع ما بين كل من المستثمرين المحترفين والمستثمرين غيرالمحترفين، فقد يؤثر ذلك سلبا على المشروعات ويؤدي إلى مزاحمة المستثمرين غير المحترفين للمستثمرين المحترفين .

–مخاطر الخسارة المالية في حالة إفلاس المستفيد أو المشروعات التي يتم تمويلها نظرا لأن أوجه الإقراض المتضمنة في إطار هذه المنصات غير مضمونة وفق أطر الضمانات المتعارف عليها، مثل نظم تأمين الودائع أو نظم حماية المستثمرين، بالإضافة إلى ذلك فإن طرق تقييم الائتمان التي تستخدمها هذه المنصات لا تزال جديدة إلى حد كبير ولم يتم اختبارها عبر كافة مراحل دورة الائتمان .

–مخاطر انعدام الشفافيةعندما لا يلتزم المستفيدون بالإفصاح الكافي عن المعلومات ويتم التركيز على مزاياالمشروعات التي يتم تمويلها عوضا عن طبيعة المخاطر المرتبطة بها، حيث لا يكون الممولون فيوضع يسمح لهم باتخاذ ق ار ارت مستنيرة، أو قد يفترضون عن طريق الخطأ أن طلبات الحصول على التمويل معتمدة من قبل المنصة أو أنها قد خضعت للتقييم الائتماني وفق منهجية معتمدة. (عادل، 2022، صفحة 328)

الفرع الثالث: آلية عمل منصات التمويل الجماعي

تحدد آلية عمل منصات التمويل الجماعي من خلال العلاقة بين الأطراف الثلاثة الرئيسية التالية :(رواد الأعمال أصحاب الأفكار والمشاريع المبتكرة)، المستثمرين أصحاب الأموال، أصحاب خدمات منصات التمويل الجماعي، وقد يعتمد أي طرف من الأطراف الثلاث السابقة على أطراف داعمة كالمدققين ومزودي المعلومات المالية.

أولا: رواد الأعمال أصحاب الأفكار والمشاريع المبتكرة: هم أصحاب الأفكار والمشاريع الاستثمارية الذين يسعون للحصول على الأموال لتمويل مشاريعهم عن طريق منصات التمويل الجماعي، حيث يقدمون عرضا عن مشروعهم عبر المنصة

بغرض اقناع روادها من ممولين محتملين بفكرة مشروعهم والحصول على التمويل بعيدا عن قيود الممولين التقليديون (بنوك، صناديق استثمار).

ثانيا: المستثمرين أصحاب الأموال: هم أصحاب الفائض المالي الذين يشاركون بأموالهم في تمويل الأفكار والمشاريع الاستثمارية المعروضة عبر منصات التمويل الجماعي التي يقتنعون بها من بين كل الأفكار والمشاريع المعروضة عبر المنصة، علما أن هؤلاء المستثمرون قد يمثلون أفراد أو مؤسسات، وقد يتم وضع قيود على مستوى منة التمويل الجماعي تتعلق بالمبلغ الذي يمكن لكل مستثمر أن يساهم به سوآءا حول أدنى قيمة أو أقصاها وتختلف هذه القيود بين المستثمرين الأفراد والمؤسسات.

ثالثا:اصحاب خدمات منصات التمويل الجماعي:هي منصات الكترونية مصممة بطريقة تسمح بالربط بين الممولين أصحاب الفائض وأصحاب الأفكار والمشروعات الاستثمارية، وهي في الغالب تكون مرخصة من هيئات رسمية تابعة للدولة التي تنشط فيها، وتحصل على عمولات تحسب في الغالب كنسبة من المبلغ الإجمالي الذي تم جمعه من طرف كل مشروع استثماري اكتملت عملية تمويله، على أنه لكل منصة شروطها الخاصة في ما يخص تصفية أفكار المشاريع المقدمة لها من رواد الأعمال واختيار الأنسب لتكون ضمن المشاريع التي تمت الموافقة عليها لتعرض عبر المنصة بغرض الحصول على التمويل حيث تمر المشاريع بعدة مراحل ليتم تصفيتها وفق معايير وشروط محددة. (العينوس، 2022، صفحة 131،132)

علما أن منصة التمويل الجماعي هي أهم عنصر من عناصر التمويل الجماعي لعدة أسباب:

–تمكن أصحاب الأفكار والمشاريع الاستثمارية من عرض أفكار مشاريعهم على عدد كبير من الممولين المحتملين بشكل الكتروني بسهولة وفي وقت واحد، على عكس طرق التمويل التقليدية التي تتطلب أن صاحب المشروع بغرض فكرته على عدة مرات وبشكل فردي على عدد محدد من الممولين المحتملين.

–تسمح لأصحاب الأفكار الاستثمارين من تقييم مشاريعهم من خلال ردة فعل الممولين المحتملين (العزوف عن التمويل، التمويل يأخذ طويل، التمويل أخذ وقت قصير).

–تمكن الممولين المحتملين من الاطلاع بسهولة على الأفكار الاستثمارين المعلن عنها عبر المنصة واختيار الأفضل منها بغرض المساهمة في تمويلها. (الحكيم و قريد، 2018، صفحة 296)

–اضاقة إلى الأطراف الرئيسية الثلاث السابقة هناك أطراف ثانوية أخرى يتم الاعتماد عليها ضمن آلية عمل منصات التمويل الجماعي كمؤسسات التدقيق والاستشارات المالية التي تستعين بها منصات التمويل الجماعي في انتقاء المشاريع، إضافة الى المؤسسات التي توفر معلومات شخصية ومالية عن الأفراد والمؤسسات أصحاب المشاريع أو الأفراد والمؤسسات المانحة للتمويل. (Gazzaz، 2019، صفحة 72،79)

الشكل رقم (05): آلية عمل منصات تمويل الجماعي

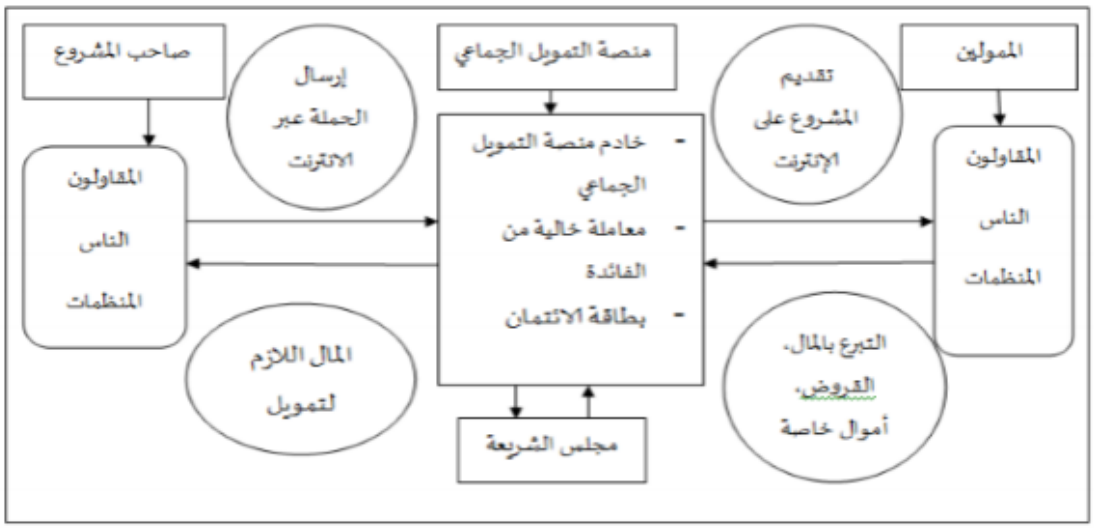

المصدر: (الدين و حماني ، 2020)

من خلال الشكل رقم (04)، يمكننا شرح آلية عمل منصات التمويل الجماعي ببساطة وفق ما يلي: يقوم أصحاب الأفكار ومشاريع ريادية بطرح وعرض أفكارهم على مجموعة من الأشخاص (ممولين) من خلال مواقع إلكترونية على شبكة الأنترنت ومتمثلة في منصات خلال فترة زمنية محددة، فيقوم الأشخاص المعجبون بالفكرة المعروضة بتمويلها أو شرائها أو استثمار فيها إلى أ، يتم جمع المبلغ المطلوب والبدء في عملية تنفيذ المشروع. (لامية و معيزة، 2021، صفحة 126)

الفرع الرابع: مزايا وعيوب منصات التمويل الجماعي

التمويل الجماعي عبر المنصات، مثله مثل باقي القنوات التمويلية له مجموعة من الخصائص تميزه وينفرد بها، وله مجموعة من العيوب أو مخاطر، يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

أولا: مزايا منصات التمويل الجماعي.

–يعد فرصة تمويلية بديلة للمؤسسات الناشئة ذات الأفكار الإبداعية التي تلقى صعوبة في تمويل مشاريعها عبر القنوات المالية التقليدية، وبالتالي فهو يمنح لأي شخص فرصة بأن يكون صاحب مشروع ويجسد فكرته على أرض الواقع.

–يسمح للمستثمر الراغب في الحصول على عوائد استثمارية في استثمار المبلغ الذي يريد، في المشروع الذي يريد، وعبر خيارات لا حصر لها.

–تعتبر وسيلة لاختبار السوق وذلك من خلال اختبار حجم الإقبال المتوقع على المنتج قبل طرحه في الأسواق ويظهر ذلك من خلال عدد الممولين المؤيدين للمشروع ونوعية التعليقات ومستوى التفاعل مع الفكرة بشكل عام.

–يمكن صاحب المشروع من الاستفادة من نصائح المشاركين في المناقشات حول كيفية تحسين خدمته/منتجه بصورة أفضل، ويستطيع رسم تقديرات مبدئية لحجم الإنتاج الأولي، وكل هذا يقلص حجم المخاطرة عند طرح المنتج بالسوق.

–يعد أداة تسويقية، إذ يمكن أن يكون له دورا بالغ الأهمية في الترويج لمشروع أو فكرة ما، وجذب وسائل الإعلام وجمع العملاء .

–يخلق التمويل الجماعي سوقا تنافسية جنبا إلى جنب مع مصادر التمويل الأخرى، وهو ما ينعكس بالإيجاب على الاقتصاد، وهذا ما أكدته دراسة كانت قد نشرت في مجلة هارفرد للقانون والسياسة حيث أشارت إلى أن التمويل الجماعي نجح في تغيير خريطة التمويل عبر العالم وجعله لا مركزيا.

–يساهم في تحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاجتماعية من خلال زيادة الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية وخلق القيلة المضافة وخلق فرص العمل. (باية و عمارة، 2021، صفحة 66)

ثانيا: عيوب منصات التمويل الجماعي:

–يتم البدء أولا بفرضية عدم صرف الأموال الممنوحة في الغرض المعلن، هذا الأمر قد يثار عمليا وذلك إما لغياب الشفافية أو لنقص المعمومات المقدمة، وإما تكون هناك شبهة تلاعب أو فساد عندما يكون غرض صاحب المشروع مغايرا تماما عن ذلك الذي أعلنه عبر منصة التمويل الجماعي.

–من عيوب التمويل الجماعي أيضا عدم القدرة المستثمرين على إسترجاع أموالهم في حالات معينة فمثلا عندما لايتم جمع المبلغ المطلوب للتمويل، فمن المفترض أن تقوم منصة التمويل الجماعي بإرجاع المبالغ الجزئية التي تم دفعها، قد تتحايل بعض المنصات من أجل الإستيلاء على هذه الأموال أو إستخدامها في مشاريع أخرى غير التي يرغب المستثمر في تمويلها.

–من عيوب التمويل الجماعي المخاطر المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية، فالكشف عن فكرة المشروع مبكرة يجعل صاحب الفكرة يخاطر بفكرته بأن تسرق وأن تطور بالشكل أفضل من قبل مستثمريين أكثر إستقرار ماديا. (العيش، 2015، صفحة 631)

المبحث الثالث: التأصيل النظري لعلاقة منصات التمويل الجماعي بالشمول المالي

تعد منصات التمويل الجماعي أداة حديثة محورية لتعزيز الشمول المالي إذ توفر مصادر تمويل أكثر تنوعا للاقتصاد ومنتجات متنوعة ومناسبة ونماذج مبتكرة للشمول المالي، ولقد أدى النمو السريع لهذه الصناعة إلى تحسين الوصول إلى التمويل للأفراد والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فبفضل مصادر التمويل المتاحة عبر الأنترنت يمكن للفئات المحرومة الوصول إلى قنوات تمويل أكثر ملائمة خاصة في الاقتصاديات الناشئة والنامية وفي هذا المبحث سيتم التطرق إلى دور منصات التمويل الجماعي في تعزيز الشمول المالي ، مع تسليط الضوء على أبرز الفرص التي توفرها هذه المنصات إلى جانب استعراض بعض التحديات التي قد تعيق دورها في تعزيز الشمول المالي

المطلب الأول: آليات منصات التمويل الجماعي في تعزيز الشمول المالي

يأتي تعزيز الشمول المالي عن طريق تنويع التمويل والوصول إلى الخدمات المالية والتعامل مع أنواع جديدة من التمويل كوسيلة لتحقيق النمو والتنمية وتعزيز فرص العمل والدخل للغالبية من الافرادلذلك يكون من الضروري استخلاص ووضع مجموعة من الآليات المناسبة لعملية تعزيز الشمول المالي والتي يمكن بيانها كما يلي:

الفرع الأول: الوعي المالي

تحسين قدرة أصحاب المشاريع على استخدام التسهيلات المختلفة للحصول على الخدمات المالية من المؤسسات المالية ، فالوعي المالي وسيلة هامة في تحقيق الشمول المالي هدفه تعزيز الثقافة المالية لدى شرائح المجتمع وكيفية الحصول على الخدمات المالية من منافذها الرسمية وكيفية إستخدام تلك الخدمات المالية والإلكترونية لتلبية إحتياجات الفرد لاسيما الشرائح الإجتماعية محدودة الدخل حيث يلعب الوعي المالي في تحويل سلوكيات المجتمع نحو ثقافة الشمول المالي شريط تواجد وإنتشار المنافذ الرسمية المتمثلة بفروع ومكاتب المؤسسات المالية في عموم المدن والأرياف لتمكن الشرائح الإجتماعية المستبعدة ماليا من الإندماج المالي بكل سهولة ويسر بما يحقق هدف الشمول المالي المتمثل بتعزيز الإستقرار المالي وتحقيق النمو الإقتصادي وتحسين الحالة المعيشية للفقراء .

وهنا يأتي دور التوعية المالية في تحقيق الشمول المالي عبر الوسائل الإعلامية والتوعوية المختلفة بالتنسيق مع الجهات الرسمية المالية مع إمكانية الإستفادة من المنظمات العاملة في مجال الشمول المالي. (العزب، 2021، صفحة 12)

الفرع الثاني: التكنولوجيا المالية

تهدف التكنولوجيا المالية إلى تخفيف تكاليف الائتمان والمعاملات المالية عن طريق التقنيات الجديدة والاشكال البديلة للائتمان التي تحلقها التكنولوجيا المالية، والغرض من هذه الابتكارات هو توسيع الشمول المالي عبر تقديم الخدمات للمشاريع التي تم استبعادها بسبب القيود المفروضة على هياكل أعمالها أو عدم الوصول إلى الخدمات المصرفية أو الضمانات المقبولة، كما أن استعمال التقنيات الرقمية يؤدي لتعميق الأسواق المالية وتعزيز الوصول المسؤول إلى الخدمات المالية وتحسين المدفوعات.وبحسب التحالف الشمول المالي يمكن أبرز خصائص تكنولوجيا المالية التي يمكن أن تساهم بشكل فعال في رفع كفاءة الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي :

– تقنية البلوكتشين وتطبيقيها المحتمل لزيادة الشفافية وكفاءة المدفوعات وقدرتها على تعزيز أمن المعلومات.

–إعتماد تكنولوجيا الحوسبة السحابية في القطاع المالي.

– وتحليل البيانات الضخمة وأهميتها في عمليات التصنيف الإئتماني.

– والتقنيات البيومترية لتعزيز وزيادة كفاءة الإجراءات أعرف عميلك

–التكنولوجيا الرقابية لتعزيز الإمتثال للمعايير الدولية وبالتالي الحفاظ على الإستقرار المالي والنزاهة المالية وكفاءة الإشراف المحلي. (صابر، 2020، صفحة 105،106)

الفرع الثالث: البيئة التنظيمية

إن إنشاء بيئة تنظيمية قوية للائتمان تعّد نقطة انطلاق للوصول الفّعال والمستدام إلى الائتمان للمشاريع.وهي من الأهم العوامل التي تساهم في تعزيز الشمول المالي من خلال منصات التمويل الجماعي، فمن خلال تحديد إطار قانوني واضح وآليات تنظيمية ملائمة، يمكن لهذه المنصات أن تلعب دورا فعالا في الوصول إلى الشرائح أوسع من المجتمع، خاصة تلك التي لاتسطيع الوصول إلى الخدمات المالية.

أهمية البيئة التنظيمية في تعزيز الشمول المالي:

–توفير الثقة والمصداقية: البيئة التنظيمية تساعد في بناء الثقة في منصات التمويل الجماعي، مما يزيد من جاذبيتها للمستثمريين عن التمويل.

– توفير الشفافية: تساهم البيئة التنظيمية في ضمان الشفافية في عمليات التمويل الجماعي، مما يتيح للمستثمرين إتخاذ قرارات مستنيرة.

– تسجيل المنصات: يجب على المنصات التي تقدم خدمات التمويل الجماعي أن تسجل لدى الجهات التنظيمية المختصة، مما يضمن وجود إطار قانوني واضح للعمل.

–تطبيق العقوبات: يجب على الجهات التنظيمية تطبيق عقوبات صارمة على المنصات التي لا تلتزم بالقوانين واللوائح. (لزهاي و مرسلي، 2022، صفحة 126)

المطلب الثاني: مساهمة وتحديات منصات التمويل الجماعي في تعزيز الشمول المالي

الفرع الأول: مساهمة منصات التمويل الجماعي في زيادة مستويات الشمول المالي

إذا نظرنا بشكل عام إلى المبدأ الذي تقوم عليه منصات التمويل الجماعي فسنجد أنها تساهم بشكل كبير في زيادة مستويات الشمول المالي:

أولا:إعتماد على شبكة الأنترنت: إعتمادها على شبكة الأنترنت ومع التطور الهائل في تكنولوجيا الإعلام والاتصال (هواتف، لوحات الكترونية...) على مستوى الجزائر وزيادة جودة شبكة الأنترنت يسمح لها ببلوغ أعداد كبيرة من الأشخاص بمختلف مستوياتهم وملائتهم والذين كانوا يعانون من الاستبعاد المالي بسبب الشروط والقيود التي تفرضها مؤسسات النظام المالي التقليدي في الجزائر (البنوك، صناديق الاستثمار)، حيث أن منصات التمويل الجماعي تسمح لهم باستثمار مدخراتهم الصغيرة والمتناثرة وتجميعها لأجل تمويل الشركات الناشئة والأفكار الاستثمارية الجديدة.

ثانيا: إعتماد منصات التمويل الجماعي على التقنيات الرقمية: يتم الاعتماد على التقنيات الرقمية بشكل كبير قد يؤدي إلى تعزيز الشفافية وتقليل تكاليف الخدمات المالية سوآءا بالنسبة لأصحاب المشاريع الذين يبحثون عن التمويل أو لأصحاب الأموال الذين يبحثون عن توظيف اموالهم لأن ذلك يقلل من وساطات العامل البشري ،فكما هو معلوم تعاني الجزائر بشكل عام من انتشار الفساد بشكل كبير (البيروقراطية والرشوى، الوساطة غير الشرعية...) مما يؤدي إلى استبعاد طائفة كبيرة من المستخدمين المحتملين للخدمات المالية، بينما تساعد منصات التمويل الجماعي في القضاء على هذه العوائق ، مما يمكن من زيادة مستويات الشمول المالي .

ثالثا: استفادة الطبقات الفقيرة والمهمشة: تسمح منصات التمويل الجماعي باستفادة الطبقات الفقيرة والمهمشة من الخدمات المالية (خدمات الإقراض والاقتراض....) هذه الطبقات موجودة بكثرة في الجزائر فباعتبار أن منصات التمويل الجماعي تسمح لكل فرد بتوظيف مبالغ صغيرة فمن جهة ستسمح لهم بالدخول لعالم المعاملات المالية دون الحاجة إلى مبالغ مالية ضخمة، ومن جهة أخرى تسمح لهم بتجنب مخاطر ضياع كل مدخراتهم حيث يمكنهم توزيعها على عدة مشاريع، هذا يمكن من زيادة مستويات الشمول المالي في الجزائر.

رابعا: جدب فئة كبيرة من النساء: هناك حواجز على مستوى الجزائر تقيد استفادة المرأة من الخدمات المالية التي توفرها مؤسسات التمويل التقليدية، مما أدى إلى استبعاد فئة كبيرة من النساء ماليا، لكن منصات التمويل الجماعي قد تمكن من جدب فئة كبيرة من النساء ودمجهم في استراتيجية الشمول المالي، حيث أن المرأة يمكنها أن تستثمر أموالها من بيتها بشكل الكتروني دون الحاجة إلى التنقل المستمر إلى المؤسسات المالية التقليدية، هذا يعزز من مستويات الشمول المالي في الجزائر.

خامسا: إستقطاب فئة من المستثمرين الذين يتجنبون المعاملات الربوية: هناك فئة كبيرة من المستثمرين المحتملين يفضلون استبعاد أنشطتهم عن مصادر التمويل الي توفرها المؤسسات المالية التقليدية (البنوك، صناديق الاستثمار....) بسبب شبهة الربا، وبالتالي يمكن اعتماد منصات تمويل جماعي متوافقة مع الشريعة الإسلامية (منصة قائمة على الملكية) على أن تكون تحت رقابة هيئة شرعية موثوق فيها هذا سيسمح بجدب فئة كبيرة من المستبعدين ماليا سواء من جانب الطلب على الأموال (أصحاب الأفكار والمشاريع الاستثمارية) أو من جانب العرض (أصحاب الأموال)، هذا سيرفع من مستويات الشمول المالي في الجزائر.

سادسا: فتح حسابات للأفراد الذين يرغبون في استثمار أموالهم في الأفكار والمشاريع: بعض منصات التمويل الجماعي تتكفل بفتح حسابات للذين يرغبون في استثمار أموالهم في الأفكار والمشاريع المعروضة على مستواها، وبالتالي يمكن للذين لا يملكون حسابات مالية في بنوك ومؤسسات رسمية في الدول العربية الاندماج في مسعى الشمول المالي والخروج من دائرة الاستبعاد.

سابعا: إدماج المستبعدين ماليا مع الانتشار الكبير للاستعمال الهواتف المحمولة: كنتيجة للانتشار الكبير للاستعمال الهواتف المحمولة بين مواطني خاصة في الدول العربية وانخفاض مستوى الأمية الرقمية، يمكن استغلال هذه الطفرة من طرف منصات التمويل الجماعي لاستقطاب أكبر قدر ممكن من المستبعدين ماليا وادماجهم في مسعى الشمول المالي. (العينوس، 2022، صفحة 142،141)

الفرع الثاني: التحديات التي تعيق منصات التمويل الجماعي على تعزيز الشمول المالي

–عدم كفاية الأطر القانونية والتنظيمية التي تنظم عمل منصات التمويل الجماعي وتوفر الحماية الكافية للمشاركين، الممولين، المقترضين، وآلية حل المنازعات بينهم.

– ضعف انتشار واعتماد الدفع الإلكتروني فأساس التعامل عبر منصات التمويل قائم على استخدام أدوات الدفع الالكتروني.

–تحسين فرص نفاذ الافراد والمشاريع المصغرة، الصغيرة، المتوسطة، والناشئة غير مشمولة ماليا إلى خدمات مالية مناسبة وبكلفة مقبولة. (أسماء و بن داودية، 2023، صفحة 122)

خلاصة الفصل الأول

في ظل الأهمية المتزايدة لمنصات التمويل الجماعي على المستوى الدولي ودورها في توفير التمويل اللازم لدعم المشاريع الاقتصادية وبالتالي تعزيز الشمول المالي، يهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على الشمول المالي ومنصات التمويل الجماعي كمصطلحين فرضو نفسهم بقوة على الساحة الاقتصادية.

في المبحث الأول حول الإطار النظري للشمول المالي تبين أنه يستوجب المرور من حالة الاستبعاد المالي اين لا يكون في مقدور أغلب افراد المجتمع (سكان الأرياف و مناطق خارج المدن الكبيرة) الحصول الخدمات المالية التي يحتاجانها بسبب العوائق الإدارية والقانونية او التكلفة المرتفعة للخدمات المالية ، او بعدهم عن نقطة تقديم هذه الخدمات بالإضافة لمحدودية التثقيف المالي ، و عدم توافق المنتجات المالية المقدمة مع متطلباتهم، الى حالة الشمول المالي أين يصبح بإمكان كل افراد المجتمع الحصول على مختلف الخدمات المالية بسهولة و بتكلفة مناسبة و بجودة عالية و تتناسب مع احتيجاتهم المالية ، الامر الذي يساهم في تحسين مستوى رفاهيتهم ، و بالتالي التقليل من الفقر في المجتمع.

أما المبحث الثاني حول الإطار النظري للمنصات التمويل الجماعي تم تبين المفاهيم الأساسية للتمويل الجماعي بإعتباره آلية تمويل سهلة المنال من حيث الشروط في العديد من الدول، حيث تقدم هذه الآلية عدة مزايا لأصحاب المشاريع والمستثمرين نظرا لسهولة وسرعة تنفيذ العملية، ومع تعدد أنواع التمويل الجماعي يجد صاحب المشروع نفسه أمام عدة خيارات تمويل التي يمكن اعتمادها بما يتناسب مع مشروعه، وتعرفنا أيضا على منصات التمويل الجماعي، التي تعتبر عنصر فاعل لإتمام عملية تمويل، وخاصة أننا في عصر التطور التكنولوجي.

المبحث الثالث العلاقة بين التأصيل النظري لعلاقة منصات التمويل الجماعي بالشمول المالي حيث تبين أن هناك علاقة سببية إيجابية أي كلما زاد إنتشار وإستخدام منصات التمويل الجماعي ساهم ذلك بشكل إيجابي في تعزيز الشمول المالي.

الفصل الثاني

دراسة تحليلية لمساهمة منصات التمويل الجماعي لتعزيز الشمول المالي بالجزائر

تمهيد

شهد العالم في السنوات الأخيرة تحولا كبيرا في طرق وأساليب التمويل، حيث برزت منصات التمويل الجماعي كأبرز التقنيات المالية التي ساهمت في تمكين الأفراد من الوصول إلى مصادر تمويل بديلة، وفي الجزائر تزايد الاهتمام بهذا النوع من التمويل خاصة في ظل التحديات التي تواجه الشمول المالي كصعوبة إستخدام المالية والوصول لها،ومن هذا المنطلق ، تعد دراسة مساهمة منصات التمويل الجماعي في تعزيز الشمول المالي أهمية بالغة لأنها تتيح فرصا جديدة لتحقيق مستويات عالية لشمول المالي لفئات المستبعدة ماليا ، ومن أجل الإحاطة بمختلف جوانب هذا الفصل تم تقسيم الفصل إلى :

المبحث الأول: واقع الشمول المالي في الجزائر

المبحث الثاني: واقع التمويل الجماعي في الجزائر

المبحث الأول: واقع الشمول المالي في الجزائر

لا تزال الجزائر تسجل مستويات متدنية في الشمول المالي الامر الذي اجبر السلطات المختصة انتهاج سلسلة من الاجراءات لتعزيز هذه الاداة ومكافحة الاستبعاد المالي، وقياس الشمول المالي بعدد من المؤشرات تتناول ثلاثة ابعاد رئيسية وهي: الوصول إلى الخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية، جودة الخدمات المالية، وتعد قاعدة بيانات الشمول المالي (Global Findex) الأداة المرجعية الاكثر استخدما لتوفيرها بيانات دولية حول مختلف المؤشرات.

تعريف قاعدة بيانات المؤشر العالمي الشمول المالي Global Findex: تعد قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي أشمل مجموعة بيانات في العالم وتصدر عن البنك الدولي كل ثلاث سنوات منذ2011، وتشمل نسخة 2021 . (نعيمي و بن ساسي ، 2021، صفحة 375)

المطلب الأول: مؤشرات الشمول المالي خلال الفترة (2011 –2021)

تعكس مؤشرات الشمول المالي مدى قدرة الأفراد والمؤسسات على الوصول وإستخدام الخدمات المالية، يختص هذا المبحث بتوضيح مؤشرات الشمول المالي

الفرع الأول: مؤشرات بعد الوصول إلى الخدمات المالية

مؤشر الوصول المالي أي تيسير وصول كافة الأفراد المجتمع إلى الخدمات المالية والمنتجات التي ينتجها القطاع المالي ويتم التوصل إلى ذلك عن طريق مجموعة من المؤشرات الجزئية وهي:

أولا: **الكثافة المصرفية (عدد الشبابيك)**: والذي يمكن من قياس مدى توسع شبكات البنوك العاملة في دولة ما وبالتالي مدى قدرتها على توفير الخدمات المصرفية لأكبر عدد من السكان دون تحمل تكلفة التنقل إلى الوكالات البنكية. (سفاري و بن داية، 2021، صفحة 88)

الجدول رقم (01): الكثافة المصرفية (عدد الشبابيك)

المؤشرات	2011	2014	2017	2021
الكثافة المصرفية (عدد الشبابيك)	1441	1525	1604	1621

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على الموقع: (Bank W.، 2021،2011)

يتضح من خلال الجدول مؤشر الكثافة المصرفية يتمتع بنوع من الثبات وينمو بوتيرة جد بطيئة مقارنة بالتعداد السكاني المتزايد وهو ما يدل على ضعف هذا المؤشر.

ثانيا: امتلاك حساب بنكي :يعبر مؤشر عدد الحسابات البنكية المفتوحة عن مدى استجابة النظام المصرفي وقدرته على تقديم خدماته للأفراد والمؤسسات ويعبر عن مدى انتشار الثقافة المالية بين افراد المجتمع بالإضافة الى امكانية تنمية الوعي المصرفي لديهم وتوسيع دائرة الخدمات التي يمكن للبنوك ان تقدمها لمختلف طبقات المجتمع مما يسهل تعزيز الشمول المالي. (الأحسن، بيشاري، و الاحسن، 2023، صفحة 29)

الجدول رقم (02): نسبة ملكية الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية الى اجمالي السكان البالغين.

السنوات / مؤشرات		2011	2014	2017	2021
مجموع		%33	%50	%43	%44
حسب الجنس	ذكر	%46	%61	%56	%57
	أنثى	%20	%40	%29	%31
حسب السن	24-15	%20	%38	%29	%27
	+25	%40	%57	%49	%51

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على الموقع: (Bank W.، 2021،2011)

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان مستويات الشمول المالي تعرف تحسن في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2011 الى 2021 اذ نلاحظ تزايد مسجل في نسبة الافراد الذين يمتلكون حسابات في المؤسسات المالية الرسمية من مجموع السكان البالغين ، كما نلاحظ وجود تحسن مقبول فما يخص نسبة الذكور الذين يمتلكون حسابات في المؤسسة المالية الرسمية والتي انتقلت من 46 %سنة 2011 الى 61 %سنة 2014 لتتراجع الى 57 %.سنة 2021 غير ان نسبة اناث المالكين للحسابات في المؤسسة المالية الرسمية شهدت تحسن اقل مقارنة بالذكور اذ ارتفعت نسبة الاناث المالكة لحسابات فالمؤسسة مالية رسمية من 20%سنة 2011 الى 40% سنة

2014 لتخفض سنة 2021 الى 31 %اما في سنة 2017 فقد قدرت نسبة الاناث المالكين للحسابات فالمؤسسات المالية الرسمية ب 29%، كما تم تسجيل فجوة خاصة في توزيع الجنسين سنة 2021 والتي قدرت ب 26% لصالح الذكور، ،كما نلاحظ وجود ايضا فجوة بمقدار الضعف فيما يخص فئة الشباب الذين يمتلكون حسابات في مؤسسة مالية رسمية مقارنة بالكبار والتي تقدر ب 24 %لصالح الكبار وهذا في سنة 2021 ، اذ بلغت نسبة من لديهم حسابات مالية في مؤسسة مالية من فئة 27 %مقابل 51% لصالح من يمتلكون حسابات مالية في مؤسسة مالية رسمية من فئة الكبار غير ان في سنة 2014 سجلت اعلى نسبة لصالح كبار اذ قدرت 57% مقابل 38% لصالح الشباب كأعلى نسبة وبدرجة اقل في سنة 2017 اذ تم تسجيل نسبة 49 %لصالح كبار السن مقابل 29% لفئة الشباب.

الفرع الثاني: مؤشرات بعد استخدام الخدمات المالية

يقيس هذا المؤشر مدى قدرة أفراد المجنمع على إستغلال وإستخدام الخدمات والمنتجات التي أصبحت بالفعل متاحة لهم من قبل القطاع المالي، يتم التوصل إلى ذلك عن طريق مجموعة من المؤشرات الجزئية وهي:

أولا: مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية :يقيس هذا المؤشر نسبة الافراد البالغين الذين اقترضوا أموال من المؤسسات الرسمية المصرفية. (الأحسن، بيشاري، و الاحسن، 2023، صفحة 31)

جدول رقم (03): نسبة الافراد البالغين الذين يمتلكون حسابات اقراض الى اجمالي السكان البالغين.

السنوات / مؤشرات		2011	2014	2017	2021
مجموع		%1	%6	%5	%4
حسب الجنس	ذكر	%3	%7	%7	%5
	أنثى	%0	%5	%3	%2
حسب السن	24-15	%0	%5	%1	%2
	+25	%2	%6	%7	%5

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على الموقع: (Bank W.، 2021،2011)

نلاحظ من الجدول اعلاه ان نسبة الافراد البالغين الذين يمتلكون حسابات اقتراض في الجزائر وصلت سنة 2021الى % 4من اجمالي السكان البالغين كأعلى نسبة، كما نلاحظ وجود فجوتين الفجوة الاول تخص توزيع

بين الجنسين و التي كانت بنسبة % 3 لصالح الذكور سنة 2021، كما الفجوة الثانية بمقدار الضعف في توزيع فئة

الشباب الذين يمتلكون حسابات اقتراض الى اجمالي السكان البالغين مقابل فئة الكبار والتي كانت بقيمة 3%لصالح الكبار ، حيث نلاحظ في سنة 2014 وصلت نسبة من لديهم حسابات اقتراض من فئة الشباب 5 % مقابل 6 % لصالح الكبار كما سجلت اكبر نسبة لصالح كبار سنة 2017 بقيمة

7% مقابل 1 % لصالح فئة الشباب.

جدول رقم (04): نسبة المقترضين من العائلات والأصدقاء الى اجمالي السكان البالغين.

السنوات / مؤشرات		2011	2014	2017	2021
مجموع		%25	%13	%19	%31
حسب الجنس	ذكر	–	%26	%32	%39
	أنثى	–	%25	%26	%36
حسب السن	24-15	–	%23	%23	%27
	+25	–	%27	%31	%42

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على الموقع: (Bank W.، 2021،2011)

نلاحظ من الجدول اعلاه ان نسبة الاقتراض من العائلات او الاصدقاء لدى الجزائريين البالغين بلغت سنة 2011ب 25% لتنخفض عام 2014 الى % 13 لتسجيل ارتفاع ملحوظ وبنسبة 19 % سنة 2017اما في سنة 2021 وصلت الى % 31كأعلى نسبة ، كما تم ايضا تسجيل فجوة في توزيع الجنسين بقيمة 3% لصالح الذكور ، كما نلاحظ ايضا وجود فجوة في ما يخص توزيع فئة الشباب المقترضين من العائلات والأصدقاء مقابل الكبار بمقدار الضعف والي كانت بقيمة 15% وهذا في سنة 2021، حيث نجد انه في سنة 2014 وصلت نسبة الافراد البالغين المقترضين من العائلات او الاصدقاء لفئة الشباب 23 % مقابل 27 %

للكبار كما سجلت اعلى نسبة لصالح الكبار سنة 2021 بقيمة 42 % مقابل 27 % وبدرجة اقل في سنة 2017 تم تسجيل 31% لصالح الكبار مقابل 23 % لصالح الشباب.

ثانيا: مؤشر الادخار: يقيس هذا المؤشر نسبة الافراد الذين يقومون بالادخار على مستوى المؤسسات المالية الرسمية ويكشف عن مدى انتشار الوعي المصرفي لدى افراد المجتمع وتفضيلهم لتعاملات الرسمية كما يعبر عن دور البنوك والمؤسسات المالية وقدرتها على تعبئة الادخار الخاص من خلال تنويع الاوعية الادخارية وتقديم خدمات مالية متميزة.

الجدول رقم(05): نسبة الافراد البالغين الذين يمتلكون حسابات ادخارية في المؤسسات المالية الرسمية

السنوات / مؤشرات		2011	2014	2017	2021
مجموع		%4	%14	%11	%16
حسب الجنس	ذكر	%6	%22	%14	%18
	أنثى	%3	%6	%8	%14
حسب السن	24-15	%1	%9	%3	%6
	+25	%6	%16	%15	%20

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على الموقع: (Bank W.، 2011،2021)

نلاحظ من الجدول اعلاه ان نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات ادخار من اجمالي السكان البالغين لعام 2011قدرت ب 4%لترتفع الى 14%سنة 2014اما في سنة 2017انخفضت الى11% في حين سجلت اعلى نسبة 16سنة 2021 وتقدر حجم الفجوة بين توزيع الجنسين ب 4%لصالح الذكور ،كما نلاحظ ايضا وجود فجوة بمقدار الضعف في توزيع فئة الشباب الذين يمتلكون حسابات الادخار مقارنة بفئة الشباب بمقدار 14% لصالح كبار ، ففي سنة2011 وصلت نسبة الشباب الذين لديهم حساب ادخار الى 1 %مقابل % 6وسجلت اعلى نسبة للشباب سنة 2014بقيمة % 9مقابل % 16للكبار وبنسبة % 3 سنة 2017لفئة الشباب مقابل 15%لفئة الكبار.

الجدول رقم (06): نسبة الافراد البالغين الذين يستخدمون الانترنت او الهاتف النقال للوصول الى حسابات في المؤسسات المالية الرسمية.

السنوات / مؤشرات		2017	2021
مجموع		%5	–
حسب الجنس	ذكر	%3	%4
	أنثى	%1	%3
حسب السن	24-15	%1	%3
	+25	%3	%4

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على الموقع: (Bank W.، 2011،2021)

لاحظ من الجدول اعلاه ان نسبة البالغين الذين يستخدمون الهاتف النقال او الانترنت للوصول الى الخدمات المصرفية والمالية في الجزائر سنة 2017 بلغت 5 % في حين بلغت 7% سنة 2021. كما نلاحظ وجود فجوة بقيمة العجز والتي تقدر ب 1% لصالح الذكور ووجد ايضا فجوة بقيمة الضعف لصالح الكبار الذين يستخدمون الانترنت والهاتف النقال قصد الوصول للخدمات المالية والمصرفية مقارنة بفئة الشباب والتي قدرت ب 1 % سنة 2021، حيث نجد انه في سنة 2017 وصلت نسبة من سجلت اعلى نسبة لصالح الكبار الذين يستخدمون الهاتف النقال او الانترنت سنة 2021 بنسبة 4% مقابل 3% لصالح الشباب.

الجدول رقم (07): نسبة الافراد الذين يمتلكون بطاقات الخصم وبطاقات ائتمان الى اجمالي السكان البالغين.

المؤشرات / السنوات		المجموع	الجنس		حسب السن	
			ذكور	إناث	24-15	25+
بطاقات الخصم	2011	%14	%18	%9	%8	%16
	2014	%22	%32	%12	%15	%26
	2017	%20	%27	%13	%9	%25
	2021	%23	%33	%12	%12	%27
بطاقات الائتمان	2011	%1	%1	%2	%1	%1
	2014	%6	%8	%4	%6	%6
	2017	%3	%5	%1	%2	%4
	2021	%3	%4	%1		%3

ع المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا لى الموقع: (Bank W.، 2021،2011)

نلاحظ من الجدول اعلاه ان نسبة البالغين الذين يستخدمون بطاقات الخصم في الجزائر حوالي % 14 سنة 2011 و 22 % سنة 2014 و 20 % سنة 2017 في حيت بلغت سنة 2021 ب 20% وهي نسب ضعيفة اذا ما تم مقارنتها مع بقية الدول العربية ،كما نلاحظ وجود فجوة في توزيع بين الجنسين سنة 2021 والتي قدرت ب11 لصالح الذكور ، كما تم تسجيل ايضا فجوة بمقدار الضعف بالنسبةللشباب الذين يستخدمون بطاقات الخصم مقارنة بالكبار والتي قدرت سنة 2021ب15 %.اما فيما يخص نسبة الافراد البالغين الذين يستخدمون بطاقات الائتمان في الجزائر فانه بلغت 1%وهذا سنة 2011 ولترتفع الى 6 % سنة 2014 ، وفي سنة 2017 انخفضت الى 3 % لتبقي هذه النسبة ثابت في سنة 2021، كما توجد فجوة في توزيع ما بين الجنسين لسنة 2021 والتي قدرت ب3% .

الجدول رقم(08): نسبة الافراد البالغين الذين قاموا بإجراء مدفوعات رقمية او تلقيها خلال العام الماضي.

المؤشرات / السنوات	المجموع	حسب الجنس	
		ذكور	إناث
2017	**%5**	**%3**	**%1**
2021	**-**	**%4**	**%3**

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على الموقع: (Bank W.، 2021،2011)

نلاحظ ان نسبة المدفوعات الرقمية او تلقيها في الجزائر قد بلغت 25 سنة 2014 و26 % سنة 2017كما نلاحظ وجود فجوة في توزيع بين الجنسين سنة 2017 وتقدر ب 12% لصالح الذكور.

الفرع الثالث: تحليل معوقات التي تواجه الشمول المالي في الجزائر.

تسعى الدولة الجزائرية الى تحسين الخدمات المالية من خلال اعداد وصياغة استراتيجيات مناسبة نسمح بتعزيز الشمول المالي في الجزائر وترفع من مستوياته ، وهذا من خلال توفير بيئة عمل مناسبة غير انها ما زالت بيئة ضعيفة غير مؤهلة تأهيلا كافيا ،في حين تبقى حجم المعاملات المالية المقدمة لا تتناسب مع مستوى الطموحات وعدد سكان الجزائر الذي يفوق 05.43 مليون نسمة وهذا ما سمح بان تبقى جهود الدولة الجزائرية بعيدة كل البعد عن كان ما هو متوقعا من وراء التوسع في منح التسهيلات والحوافز للمتعاملين في مجال الشمول المالي خصوصا الفقراء وأصحاب الدخول الضعيفة والمقصين ماليا. (الأحسن، بيشاري، و الاحسن، 2023، صفحة 40)

ومن أسباب ضعف معدلات الشمول المالي في الجزائر:

- ضعف او عدم الثقة في المؤسسات المالية القائمة وهذا ما يحد التعامل معها من قبل الافراد

- هيكل ملكية القطاع المصرفي: تستحوذ اصول النظام المالي المملوكة للقطاع العام على نسبة كبيرة ما يحد من توسع القطاع الخاص في هذا المجال والأمر الذي ينعكس سلبا على المنافسة في تقديم الخدمات المالية.

- ارتفاع تكاليف تقديم الخدمات المالية والبطء والتعقيدات في التنفيذ والبيروقراطية كلها مساعدة ومشجعة على الاقصاء المالي، وكل هذه العوامل تز يد من التكلفة والجهد والوقت المخصص لإتمام المعاملات غير الرسمية والتي تكون خارج الدائرة غير رسمية للاقتصاد.

- ضعف استخدام انظمة ووسائل الدفع الالكترونية يزيد نوعا ما من الجمود في النظام المالي وعلى البطء في تنفيذ الخدمات والمعاملات المالية المقدمة ومسايرة التطورات الراهنة. (نارجس و أوكيل ، 2019، صفحة 35)

المبحث الثاني: واقع منصات التمويل الجماعي في الجزائر

تقدم منصات التمويل الجماعي في الجزائر لعملائها العديد من الخدمات من أهمها خدمات مالية وخدمات قانونية واستشارية، إضافة إلى خدمات تصميم وإدارة حملات التمويل الجماعي، وتقديم استشارة لحاملي المشاريع قبل وضعها على منصة التمويل الجماعي، والترويج للمشروعات المعروضة في المنصة من خلال وسائل أخرى، وتقديم الاستشارة وتدبير العائدات لفائدة المساهمين، إلا أن لايزال نشاط التمويل الجماعي في الجزائر في طور التأسيس ووضع المقترحات والقوانين المنظمة لهذا النشاط.

المطلب الأول: الإطار القانوني والتنظيمي لنشاط التمويل الجماعي في الجزائر

أصبح نظام التمويل الجماعي قائم عمليا ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 2020، بقرار من لجنة تنظيم البورصة ومراقبتها كوسوب(cosob)، وهو نظام تمويلي قائم على أساس الاستثمار التشاركي حسب المادة رقم (45) من قانون المالية التكميلي الجزائري لسنة 2020، تم تعريف التمويل الجماعي على أنه:" استثمار أموال الجمهور الكبير على الأنترنت، في مشاريع استثمارية تساهمية "وتتكفل لجنة تنظيم البورصة ومراقبتها (cosob)بتأطير وتنظيم واعتماد تأسيس منصات التمويل الجماعي في الجزائر. (صلاح، 2024)

لقد تأخر إصدار الإطار التنظيمي والقانوني لتقنين نشاط التمويل الجماعي في الجزائر حيث لم يتم إشارة إليه إلا من خلال المادة (45) من القانون التكميلي لسنة2020 ليتم في 2023 تجسيد الإدارة الفعلية لتطوير هذا القطاع في الجزائر لاسيما من خلال القرار المؤرخ في 4 سبتمبر 2023 والذي يتضمن الموافقة على نظام لجنة التنظيم عملية البورصة ومراقبتها (وهي اللجنة المفوضة بمهمة تنظيم التمويل الجماعي في الجزائر) رقم(23-01) المؤرخ في 12أفريل 2023والذي يحدد شروط اعتماد وممارسة المستشارين في ميدان الاستثمار التساهمي ومراقبتهم.

حسب هذا القرار، يقصد" **بمشروع استثماري تساهمي** "كل مشروع ممول من طرف الجمهور يهدف إلى تجسيد أي مبادرة لها تأثير اقتصادي أو اجتماعي أو بيئي أو ثقافي، بينما أطلق تسمية" **المشارك**" على المستثمر الذي يوظف أمواله في المنصة حيث عرفه بأنه كل شخص طبيعي أو معنوي مقيم في الجزائر استثمر أموالا في مشاريع استثمارية تساهمية أنجزت في الجزائر في حين رائد الأعمال الذي يحتاج عرفه هذا النص التنظيمي بأنه "**صاحب مشروع استثمار تساهمي**" وهو كل شخص طبيعي أو معنوي يرغب في جمع الأموال عبر المنصة للاستشارة في ميدان الاستثمار التساهمي، بعبارة أخرى قد يكون طبيعي حامل فكرة أو شخص معنوي كمؤسسة ، أما الشركة التي توفر منصة التمويل الجماعي فتم تعريفها باسم "**مستشار الاستثمار التساهمي**" وهذا المستشار

هو الذي يتكفل بإنشاء وإدارة منصات الاستشارة في ميدان الاستثمار التساهمي عبر الأنترنت واستثمار أموال الجمهور في مشاريع استثمارية تساهمي. (نسيمة و مزيان، 2024، صفحة 227،228)

المطلب الثاني: منصات التمويل الجماعي في الجزائر

يوجد في الجزائر أربع منصات التمويل الجماعي على الرغم من عدم وجود إطار قانوني نهائي يحكم آلية التمويل الجديدة تستهدف هذه المنصات المستثمرين في الجزائر، المنصتين تويزة (Twiza) وشريكي(Chriky) لهما خصوصية مشتركة، فقد تم إنشاؤها وفق للإطار الفرنسي، باستثناء منصةنيفيستي(ninvesti) وخيمة(kheyam)، فقد تم الموافقة عليها من قبل cosob وفقا للقانون الجزائري وهذه المنصات هيا:

الفرع الأول: منصة تويزة (Twiiza)

أولا: التعريف بمنصة تويزة (Twiiza): في جويلية 2013 تم تأسيس منصة **Twiiza** للتمويل الجماعي، من طرف شريكين هما كريم منصورة ونذير علام ، قبة الجزائر، وتمثل **Twiiza** أول منصة تمويل جماعي جزائرية ، فكرة إنشاء هذه المنصة جاءت للشريكين من خلال تحدي والذي اختار له شعار " Le défi nroho "،حيث التقيا بالعديد من الجمعيات النشطة ، والعديد من المواهب الشباب المليئة بالأفكار والطموحات الذين لم ينجحوا في إيجاد الدعم لمشاريعهم ، ولذا فقد أرادا تقديم حل لتمويل الأفكار الجديدة بفضل دعم مستخدم الأنترنت،الإسم الذي اختارته المنصة لم يكن عشوائيا "تويزا"، بل هو استخدام المصطلح المستخدم في نفس الوقت في الجزائر .هذا المصطلح القوي الذي لايزال مستخدما في مجالات معينة، وحده يمثل روح وقيم أجدادنا وفقا لهم ،والمساعدة المتبادلة والتضامن والتعاطف ، وعليه فهو يرغب جعل مستخدمي الإنترنت يتفاعلون ويزيد من وعيهم ، ويسعى مؤسسي المنصة إعطائها بعدا دوليا ونطاقا واسعا . (لزهاي و مرسلي، 2022، صفحة 156)

ثانيا: هدف منصة (Twiiza): تسعى كل منصة تمويل جماعي إلى تحقيق أهداف محددة تميزها عن غيرها من أهم أهداف منصة تويزة:

-الهدف من منصة Twiiza هو أن تكون قادرة على تنفيذ المشاريع الجزائرية التي لا تجد موارد مالية من خلال القنوات التقليدية، تمتهن المنصة أسلوب التبرعات مع مقابل رمزي. في الواقع يرى مؤسسو المنصة بأن في بلد تبلغ مساحته أكثر من 2 مليون كيلومتر مربع، هناك أكثر من 45مليون شخص، تولد أفكار لمشاريع كل

يوم. لسوء الحظ سيتقى هذه الأفكار مجرد أفكار ولن تكون قادرة على أن تصبح مشاريع حقيقية بسبب التمويل. (hirtsi, A. H, Feredj, & C, & Toubine, 2019, p. 374)

–يقدم الموقع 22 اثنين وعشرين مشروعًا فقط في فئات التضامن والفن، والتراث، والتعليم والموسيقى، وريادة، والرياضة والمغامرة، والتكنولوجيا، وألعاب الفيديو، مع العلم بأن الغالبية تقدمها في هذا المجال: 5مشاريع في ريادة، و7 مشاريع في التكنولوجيا. (Benbraika.A و Dabah، 2021، صفحة 366،367)

ثالثا: كيفية التسجيل في منصة تويزة(Twiiza): للتسجيل في منصة تويزة للتمويل الجماعي، اتباع الخطوات التالية:

–زيارة موقع تويزة :افتح متصفح الويب وانتقل إلى موقع تويزة الرسمي.

–انقر على زر "التسجيل" أو "الانضمام: ستجد رابطًا أو زرًا يدلك على صفحة التسجيل. انقر عليه للمتابعة.

–إدخال المعلومات الشخصية :قم بملء النموذج بالمعلومات الشخصية المطلوبة، مثل الاسم الكامل، عنوان البريد الإلكتروني، وكلمة المرور. قد يطلب منك تأكيد كلمة الدرور أو تقديم بعض المعلومات الإضافية.

–قراءة وقبول الشروط والأحكام :يُفضل قراءة شروط وأحكام استخدام المنصة والتعرف على القواعد والمتطلبات المطبقة على المستخدمين.

–تأكيد البريد الإلكتروني :بعد إكمال عملية التسجيل قد يتم إرسال رسالة التحقق إلى عنوان البريد الإلكتروني الذي قدمته. افتح البريد الإلكتروني الخاص بك واتبع التعليمات لتأكيد حسابك.

– إنشاء ملف تعريفك :قم بتعبئة بياناتك الشخصية والمعلومات الإضافية على منصة تويزة، يمكن أن تشمل هذه المعلومات سيرتك الذاتية، وصورة شخصية، وروابط لوسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بك.

بعد استكمال هذه الخطوات، ستتمكن من الوصول إلى حسابك على منصة تويزة واستكشاف المشاريع المتاحة والمشاركة في التمويل الجماعي. يمكن أن يتطلب التسجيل بعض الخطوات الإضافية تتعلق بالتحقق من الهوية أو تقديم معلومات مالية إضافية، وذلك حسب سياسة المنصة ومتطلباتها. (العربي، 2021)

الجدول رقم (09): أهم المشاريع المتاح تمويلها على منصة تويزة(Twiiza)

المشروع	طبيعة المشروع	المكان
Déppanéni	ريادة الأعمال	قسنطينة
Dalili	التكنولوجيا	قسنطينة
GD.net	ألعاب الفيديو	ورقلة
Sleight	ريادة الأعمال	المدية
Clic Taxi	ريادة الأعمال	البليدة
DZ Ventes Flash	ريادة الأعمال	الجزائر
World-Tour	ريادة الأعمال	غرداية

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على الموقع: (Benbraika.A و Dabah، 2021)

الفرع الثاني: منصة شريكي (Chriky)

أولا: التعريف بمنصة شريكي (Chriky): تم إنشاء هذه المنصة في سبتمبر سنة 2014، وهي ثاني منصة للتمويل الجماعي والأول والتي تعني الشراكة أو الشركة، وهيا منصة تتكيف مع السوق واللوائح وللثقافة في الجزائر ويقع مكتبها الرئيسي في شارع علي الشريف، القبة الجزائر (بوروبة، 2019، صفحة 146)

يستجيب شريكي للطلب المتزايد على الأموال من أجل الاستثمار وخلق الأعمال التجارية، لتخفيف الضغط عن البنوك ومؤسسات التمويل التقليدية الأخرى، يجعل شريكي أيضا استثمارات صغيرة ممكنة، والتي تفتح المجال أمام الجزائريين العاديين للاستثمار في المشاريع الواعدة والمسؤولة التي تخلق الثروة، مع تنمية أموالهم. في بلد شبابه لديهم ابتكارات هائلة، فإن التمويل الجماعي هو الحل الذي يعد بتحويل الاقتصاد الجزائري. (الدين و عاشوري ، 2023، صفحة 100)

طرق التحصيل الخاصة بمنصة "شريكي" مبنية على التحويل المصرفي والدفع ب واسطة CCP Mandat (التفويض البريدي)، بالنظر إلى الإطار التشريعي في الجزائر يقع مقر Chrikyفي فرنسا وذلك للاستفادة من إطار تشريعي آمن وواضح للقيام بهذا النشاط، ويحتوي موقع الويب على 120مشروعا. (Sansri.S & Cheurfa, 2020, p. 361)

ثانيا: الخدمات التي تقدمها منصة شريكي: (Chriky)

–هي منصة تمويل جماعي عبر الأنترنت، والتي تتيح لرواد الأعمال تقديم مشروعهم والعثور على تمويل أولي أو إضافي من المستثمرين. وعلى المستثمرين اختيار ودعم وتمويل مشروع أو فكرة عمل مثيرة للاهتمام ومربحة من أجل تنمية أموالهم.

–تقوم منصة شريكي بدعم الأفكار إلى غاية إنشاء الشركة الجديدة، أو زيادة رأس مال الشركات العاملة.

–تعرض المنصة على أصحاب المشاريع والافكار حسب الاتفاق والتفاوض الدعم المساعدة المشورة التنظيم في مجال الإدارة الأنظمة والإجراءات خلال مرحلة بدء وتشغيل المشروع.

–يعمل فريق شريكي كوسيط بين رواد الأعمال والمستثمرين حتى تاريخ إنشاء الشركة أو زيادة رأس المال (نهاية مهمة شريكي). (الدين و عاشوري ، 2023، صفحة 100)

ثالثا: كيفية التسجيل في منصة شريكي (Chriky)

–فتح حساب شخصي على (Chriky):يجب على صاحب المشروع أو المستثمر المحتمل أن يقوم بفتح حساب على المنصة (Chriky) وهذا كما يبينه الشكل رقم(01). حيث يجب على صاحب المشروع أو المستثمر أن يمتلك حساب بريد إلكتروني، تطلب المنصة مجموعة من المعلومات، كالاسم واللقب واسم الشهرة وعنوان البريد الإلكتروني وكلمة السر للولوج للحساب، بعد ملئ هذه البيانات يصبح للمستثمر أو صاحب المشروع حساب في منصة (**Chriky**).

الشكل رقم (06): انشاء حساب شخص على منصة شريكي (Chriky)

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على الموقع: (chriky, 2022)

-إدراج المشروع على منصة شريكي (Chriky):

بعد التسجيل في المنصة حان الوقت إنشاء حملة جمع الأموال لتمويل المشروع. حيث تطلب منصة شريكي معلومات عامة على المشروع كما يبينه الشكل رقم 02، نجد من بين المعلومات اسم المشروع، المبلغ اللازم للتمويل المشروع،المبلغ الذ يساهم به صاحب المشروع، مدة عرض المشروع على المنصة، المدينة، الهاتف..... (الدين و عاشوري ، 2023، صفحة 102،103)

الشكل رقم (07): معلومات عامة حول المشروع مراد تمويله

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على الموقع: (chriky, 2022)

رابعا: أهم مشاريع منصة شريكي (chriky): تتنوع مشاريع منصة شريكي لتشمل مختلف المجالات، ونذكر منها:

أ.مشاريع تجارية: ربط أصحاب المحلات التجارية مع المستثمرين أو الشركاء لتوسيع أعمالهم.

–خدمات :ربط مقدمي الخدمات مع العملاء المحتملين.

–منتجات :ربط مصنعي المنتجات مع الموزعين أو بذار التجزئة.

–أراضي وعقار :ربط البائع والمشترين للعقارات.

ب.مشاريع اجتماعية

–تطوع :ربط المتطوعين مع المنظمات الخيرية التي تحتاج إلى مساعدتهم.

–تبرعات :ربط المتبرعين مع الجمعيات الخيرية التي تدعم القضايا التي يهتمون بها.

ج. مشاريع ثقافية

–فنون :ربط الفنانين مع محبي الفنون.

– آداب :ربط الكتاب مع القراء.

– موسيقى :ربط الموسيقيين مع محبي الموسيقى.

د.مشاريع تقنية

–تطوير برمجيات :ربط المطورين مع العملاء الذين يبحثون عن حلول برمجية.

– تصميم مواقع إلكترونية :ربط مصممي الدوافع الإلكترونية مع العملاء الذين يبحثون عن مواقع إلكترونية جديدة أو تحسين مواقعهم الحالية.

– تسويق رقمي :ربط خبراء التسويق الرقمي مع الشركات التي تهدف إلى توسيع أعمالها عبر الإنترنت. (الدين و عاشوري ، 2023، صفحة 11)

خامسا: سلبيات منصة (**chriky**):

–لم تقم المنمصة بنشر أي تحديث عبر موقعها الرسمي على الفيسبوك منذ 2020.

–لم تقم المنصة بالموافقة وعرض أي مشروع للتمويل منذ إنشائها إلى غاية كتابة هذه الدراسة.

–لاتبين المنصة كيفية وآليات الإستثمار في المشاريع المعروضة عبر المنصة.

–لاتبين المنصة كيفية حصول المستثمرين أرباحهم.

–لاتعرض المنصة معلومات حول المشاريع المعروضة، وإذا كان معلومات فهي بسيطة جدا.

الفرع الثالث: منصة نينفستي (Ninvesti)

أولا: تعريف منصةنينفيستي Ninvesti :تم إنشاء منصة " **Ninvesti** " من قبل شباب من أصل فرنسي جزائري وكان هذا سنة 2019, يديرها رجل الأعمال" نزيم سيني", عرفت المنصة انطلاقتها الفعلية بتاريخ 10 ماي 2020 وهي تهدف بالأساس إلى لعب دور الرابط بين الممولين والمشروعات الصغيرة والمتوسطة, والتي يتمكن من خلالها ربط الشباب الحاملين للمشاريع المبتكرة مع رجال الأعمال وأصحاب مؤسسات فرنسية جزائرية ممن يرغبون في الاستثمار في المشاريع المبتكرة بالجزائر، كما تم تزويد المنصة بتطبيقات تضمن أمن المعلومات المهنية وتضمن تدفق المعاملات البنكية بشكل آمن واعتبر رئيس المنصة أن "Ninvesti" ستكوف بمثابة حل ملموس لتعزيز مشاريع الشباب خاصة منهم الذين وجدوا صعوبات في تمويل مشاريعهم والجدول التالي يحتوي على معلومات تعريفية للمنصة. (لزهاي و مرسلي، 2022، صفحة 157)

الجدول رقم (10): معلومات تعريفية للمنصة

هوية المنصة	تعيين
نزيم سيني، فوزي لعياشي، كريم شايب	المؤسسون والمتعاونون
حيدرة/الجزائر / مارسيليا، فرنسا	المكتب الرئيسي
2019	تاريخ الانشاء
10/ ماي/ 2020	تاريخ الاطلاق الرسمي
تبرع، قرض، استثمار	نوع التمويل الجماعي الممارس

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على المصدر: (أنصاف، 2023)

منصة التمويل الجماعي Ninvesti لا تعتبر أول تجربة تمويل في الجزائر، تم إطلاقها في 2020 خلال أزمة الصحة العالمية الناجمة عن Covid19-، الغرض منها توفير التمويل للشباب الحاملين للمشاريع المبتكرة وذلك بجعلهم على اتصال مع رجال الأعمال وأصحاب مؤسسات فرنسية جزائرية ممن يرغبون في الاستثمار في المشاريع المبتكرة بالجزائر، للتغلب على القيود التي يواجهها أصحاب المشاريع في تمويل مشاريعهم، في ظل نظام التمويل التقليدي في الجزائر. (جباري و قطراني، 2022، صفحة 81،82)

يعتمد تمويل المنصة على ويتم تحديد فترة التحصيل من يوم إلى ستتين يوم والتي يمكن أن تصل إلى 90 يوم.

يتم أولا تحليل كل مشروع منشور على منصة نانفيستي والتحقق من صحته من قبل فريق متعدد التخصصات يوضح أن التحقق من المشروع يتم على جميع المستويات ويتم تعيين هذه المهمة إلى هيئة المحلفين المكونة من أربعة أشخاص.

يقوم المحاسب بالتحقق من صحة البيانات المالية للمشروع يقوم الخبير القانوني بالتحقق من صحة الجزء التنظيمي والقانوني من المشروع، خاصة إذا كاف النشاط قانونيا يتحقق المصرفي من صحة خطة العمل مع التوقعات، ويتحقق مدير الأعمال من الجدوى التجارية للمشروع. (جباري و قطراني، 2022، صفحة 81،82)

ثالثا: شروط والوصايا لاستخدام منصة نينفستي(Ninvesti)

المتمثلة في خمس خطوات وهي:

–الخطوة الأولى: هل لديك مشروع محدد جيدا تريد تنفيذه؟ على سبيل المثال: تطبيق، مشروع زراعي.... لتمويله قررت إطلاق حملة تمويل الجماعي كقائد المشروع.

–الخطوة الثانية :يجب تحديد هدف التحصيل بنفسك بشكل مثالي. يجب ان تتوافق مع الحد الأدنى للمبلغ الذي تحتاجه لتمويل مشروعك.

–الخطوة الثالثة :يجب تحديد فترة التحصيل بين يوم واحد و60 يوم، بشكل استثنائي يمكن ان تصل الي 90يوم. وهذا هو الوقت الذي تمنحه لنفسك لجمع أكبر عدد ممكن من الأموال.

–الخطوة الرابعة :قاعدة الكل او لا شيء هذا هو المبدأ الذي يعتمد عليه التمويل فيNinvesti إذا لم يتم الوصول الي هدف تحصيل في الوقت المحدد في غضون الوقت المخصص –مدة التحصيل.

–الخطوة الخامسة :المساهمون، هؤلاء هم الأشخاص الذين يدعمون المشاريع ماليا من خلال التبرع بمقابل او بدون مقابل. (Benbraika.A و Dabah، 2021، صفحة 357)

ثالثا: الوصايا الثمانية لمنصة نينفستي (Ninvesti)

–المبالغ المحصلة اثناء التحصيل تدفع بالدينار وليس باليورو.

–يجب ان يمر المبلغ المحصل عبر الدائرة المصرفية بطريقة قانونية وتقليدية.

–ان تحصيل هذا المبلغ يلزمك عندما يتعلق الامر بقرض او استثمار في راس مال.

–لا يمكن تحميل Ninvesti المسؤولية إذا حدثت صفقة او تم التفاوض عليها بين مساهم وقائد مشروع خارج المنصة.

–متلقي الأموال هو المسؤول الوحيد عن الإقرارات الضريبية والاجتماعية للجهات المختصة.

–في حالة وجود نزاع تجاري او نزاع بين المساهم وقائد المشروع، تحتفظ منصة Ninvesti بالحق في استدعاء وسيط.

–يلتزم كل الأطراف الرئيسية المعنية بتقدير واحترام سرية العناصر التي بحوزتهم.

–قد تؤدي أي معلومة خاطئة او مثيرة للجدل او مضللة من المساهم او قائد المشروع الي استبعادهم من المنصة.

–حاليا يقدم الموقع خمسة عشر مشروعا فقط في مجالات: السياحة، الموسيقى، ريادة الأعمال الجمال التكنولوجيا مع العلم بأن الغالبية تقدم في ريادة الأعمال والتكنولوجيا. (لزهاي و مرسلي، 2022، صفحة 158)

الجدول رقم(11): أهم المشاريع المتاحة تمويلها على منصة نينفستي(Ninvesti)

المشروع	طبيعة المشروع	المكان
Sound me	التكنولوجيا	الجزائر
Kitu	الجمال	وهران
RiwayTravel	السياحة	الجزائر
DroneConnect	التكنولوجيا	الجزائر
Saki	ريادة الاعمال	سطيف
Art&Deco	ريادة الأعمال	مستغانم
TechData	التكنولوجيا	الجزائر

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على المصدر: (جباري و قطراني، 2022)

الفرع الرابع: منصة خيمة (Kheyam)

أولا: تعريف منصة(Kheyam):تم إنشاء خيمة منصة خيمة عام 2020 من قبل جمعية SILA من أجل توحيد الجزائريين عبر العالم، وقد بدأت المبادرة من خلال عمليات خيرية لمواجهة جائحة Covide-19، وذلك عبر إطلاق حملة تبرعات إلكترونية للمساهمة في الجهد الوطني للتضامن. وتم توزيع التبرعات التي جمعت بين دعم برامج شراء المعدات وتقديم المساعدة للعائلات المحتاجة. من الجدير بالذكر أن منصة "خيمة" تستفيد من دعم تقني من المؤسسة المالية الدولية (البنك الدولي)، وهي شركة ناشئة تتيح للجالية الجزائرية، وقريبا للمقيمين في الجزائر،إمكانية الاستثمار في الاقتصاد الوطني. (Benbraika.A & Dabah, 2021)

المطلب الثالث: مساهمة منصات التمويل الجماعي بالجزائر في تعزيز الشمول المالي

يأتي تعزيز الشمول المالي عن طريق تنويع التمويل والوصول إلى الخدمات المالية والتعامل مع أنواع جديدة من التمويل كوسيلة لتحقيق النمو والتنمية وتعزيز فرص العمل والدخل للغالبية من الافراد، بالنسبة للإقتصاد الجزائري فإستخدام هذه الأداة التمويلية لا يزال حديثا بالرغم من المبادرات الشبابية(2013-2014)، من خلال إطلاق مجموعة من المنصات للتمويل الجماعي بالرغم أنه غير منظم من السلطات العمومية الجزائرية فلا توجد قوانين وأطر تنظيمية تمكن المعنيين بالأمر من القيام بهذه الانشطة.

الفرع الأول: مساهمة منصة تويزة (Twiza) من خلال المشاريع الممولة في تعزيز الشمول المالي

تعتبر منصة تويزة (Twiza) من أبرز منصات التمويل الجماعي، من خلال تنفيذها للمشاريع الجزائرية التي لا تجد موارد مالية من خلال القنوات التقليدية و تقوم بتمويل المشاريع الشبابية، من خلال الجدول السابق يتضح أن موقع منصة يقدم الموقع(22) اثنين وعشرين مشروًعا في (ريادة الأعمال، والتكنولوجيا، وألعاب الفيديو) ،موزعة على عدة ولايات جزائرية (قسنطينة ، ورقلة ، المدية ، الجزائر ، غرداية)،هذا التنوع الجغرافي يعكس مدى قدرة المنصة على الوصول إلى فئات متعددة من أصحاب المشاريع في مختلف المناطق وهو مايعد مؤشرا إيجابيا على تحقيق الشمول المالي الجغرافي ، مما يدل أن المنصة لاتقتصر على تمويل نوع واحد من القطاعات وهذا يسهم في توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية ، وتنوع في طبيعة المشاريع الممولة يدل أن المنصة لاتقتصر على نوع واحد من الأنشطة وتوفر فرص متكافئة لعدة قطاعات خاصة تلك التي لاتحظى بالفرص تمويل كافية من القنوات التقليدية وهذا يسهم في توسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المالية وبالتالي تعزيز الشمول المالي .

الفرع الثاني: مساهمة منصة شريكي(chriky) من خلال المشاريع الممولة في تعزيز الشمول المالي

تعتبر منصة منصة شريكي(chriky) من أبرز ثاني منصات التمويل الجماعي، تتيح لرواد الأعمال تقديم مشاريعهم والعثور على تمويل أولي أو إضافي من المستثمرين، 120 مشروعا لتشمل مختلف المجالات(تجارية ،إجتماعية ، ثقافية،تقنية) مما يعكس دورها في تعزيز الشمول المالي في الجزائر ومن بين هذه المجالات المشاريع التجارية حيث تعمل المنصة على تمويل أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث تمكن هذه المشاريع الحرفين وتجار الحصول على تمويل بديل عن القروض البنكية التقليدية وهو مايسمح بإدماج فئات كانت مستبعدة من النظام المالي بسبب إستفاء الشروط البنكية ،وتوفر كذلك المنصة بيئة رقمية تفاعيلة تشجع المستفيدين عللى التعامل مع أدوات المالية (محافظ إلكترونية ، أنظمة الدفع الرقمي) مما يعزز من فاعلية إستخدام هذه الخدمات ،

وبذلك تمثل هذه المشاريع التجارية أحد المحركات الأساسية لتوسيع قاعدة الشمول المالي . أما المشاريع الإجتماعية ذات الطابع التطوعي والتبرعي الموجودة في المنصة تعمل هذه المشاريع على ربط المتطوعين بالمنظمات الخيرية التي تحتاج إلى دعمهم وكذلك المتبرعين بالجمعيات التي تعالج قضايا تهمهم ، مما يفتح المجال أمام فئات الواسعة من المجتمع وهذا يعد مدخلا لتعريف بالوصول إلى الخدمات المالية ومن حيث بعد الإستخدام من خلال هذه المنصة يتم إستخدام أدوات مالية رقمية مثل الدفع الإلكتروني أو البطاقات الإلكترونية وتتبع سير الحملات عبر حسابات الاشخصية داخل المنصة ، مما يدفع الأفراد إلى ممارسة إستخدام فعلي ومنتظم للخدمات المالية . أما المشاريع التقنية التي تمولها منصة شريكي فهي تمكن مطوري البرمجيات ومصممي المواقع الإلكترونية وخبراء التسويق من عرض خدماتهم وربطهم مباشرة مع العملاء والشركات التي تحتاج إلى حلول تقنية لتوسيع أعمالها. وهذا يوفر بديلا عن التمويل البنكي التقليدي لفئة واسعة من العاملين خصوصا الشباب وأصحاب المهن الحرة، مما يفتح لهم فرصا جديدة لتمويل مشاريعهم.

الفرع الثالث: مساهمة منصة نيفيستي (Ninvesti) من خلال المشاريع الممولة في تعزيز الشمول المالي

منصة نيفيستي (Ninvesti)تم إطلاقها في 2020 خلال أزمة الصحة العالمية الناجمة عن 19-Covid،الغرض منها توفير التمويل للشباب الحاملين للمشاريع المبتكرة وذلك بجعلهم على اتصال مع رجال الأعمال وأصحاب مؤسسات فرنسية جزائرية ممن يرغبون في الاستثمار في المشاريع المبتكرة بالجزائر، للتغلب على القيود التي يواجهها أصحاب المشاريع في تمويل مشاريعهم، في ظل نظام التمويل التقليدي في الجزائر، حاليا يقدم الموقع خمسة عشر مشروعا فقط في مجالات: السياحة، الموسيقى، ريادة الأعمال الجمال التكنولوجيا مع العلم بأن الغالبية تقدم في ريادة الأعمال والتكنولوجيا موزعة على ولايات (وهران ، جزائر ، سطيف ، مستغانم) هذه مشاريع مكنت الشباب من جمع تمويل لمشاريعهم والتعامل مع أدوات الدفع الإلكتروني، وتنظيم حملات ترويجية تتطلب مهارات مالية رقمية ماعزز إنتشار ثقافة التمويل التشاركي وتعزيز الشمول المالي من خلال تمكين الأفراد من الوصول إلى التمويل وإستخدامه عبر وسائل حديثة .

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل تم القيام بالدراسة تحليلة لمساهمات منصات التمويل الجماعي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر، تم التطرق إلى واقع الشمول المالي في الجزائر وتحليل مؤشرات الشمول المالي الزمنية بين الفترة (2011،2014،217،2021)، وقد تبين من خلال تحليل مجموعة من المؤشرات الشمول المالي التي تقدمها قاعدة بيانات البنك الدولي والتي تبين من خلالها تدني مستوى الشمول المالي في الجزائر نتيجة ضعف مؤشر وصول الخدمات المالية إلى شريحة أكبر من المواطنين، وضعف الادخار والاقتراض عن طريق القنوات الرسمية.

المبحث الثاني من الفصل كان مخصصا لمنصات التمويل الجماعي في الجزائر نينفيستي(Ninvesti)؛ الخيمة (Kheyam)، أما فيما يخص منصة تويزة (Twiza) وشريكي(Chriky) وتطرق إلى تعريفهم وكيفية التسجيل في هذه المنصات وأهم المشاريع في كل منصة وكل المعلومات المتعلقة بيهم. تبين من خلال دراسة هذه المنصات أن مساهمة هذه المنصات غير متدوال بشكل كبير لكون حداثة نشاطها خاصة فيما يتعلق كل من نينفيستي(Ninvesti)؛ الخيمة (Kheyam)، أما فيما يخص منصة تويزة (Twiza) وشريكي(Chriky) يبقى نشاطها أكثر تداولا بين فئة الشباب.

المبحث الثالث من الفصل كان مخصصا لتوضيح مساهمة منصات التمويل الجماعي بالجزائر في تعزيز الشمول المالي وقد تبين أن رغم حداثة منصات التمويل الجماعي في الجزائر لكنها تعد آلية فعالة لتعزيز الشمول المالي، ومع إختلاف بين منصات تويزة (Twiza) وشريكي(Chriky)ونينفيستي(Ninvesti) في طبيعة المشاريع والنموذج التمويلي والفئة المستهدفة لكنها لديها هدف وهو جعل النظام المالي أكثر شمولا عبر فتح فرص جديدة للتمويل وتبسيط الوصول إليها وتشجيع إستخدامها لدى مختلف شرائح المجتمع.

الخاتمة

لقد تمت المحاولة من خلال هذه الدراسة معرفة دور منصات التمويل الجماعي في تعزيز الشمول المالي بالجزائر حيث تم التوصل إلى مايلي:

1.خلاصة عامة للدراسة

تلعب منصات التمويل الجماعي في الجزائر دورا كبير في زيادة مستويات الشمول المالي سواءا من جانب الطلب على التمويل أو جانب العرض، فمن جانب الطلب تسمح بتوفير فرص تمويل تمويل ملائمة لأصحاب الأفكار والمشاريع المبتكرة والتي ترفض البنوك تمويلها بسبب ارتفاع درجة مخاطرتها وانخفاض تصنيفها الإئتماني، ومن جانب العرض يمكن لجميع فئات المجتمع (طبقات مهمشة وفقيرة، نساء، مستبعدون لأسباب دينية...) تمويل المشاريع والأفكار التي يقتعون بها والتي تعرضها منصات التمويل الجماعي والحصول مقابل ذلك على عوائد ومنافع حسب نوع التمويل والشروط التي تضعها المنصة .وبالرغم من ذلك إلا أنها لازالت منصات التمويل الجماعي في الجزائر فتية محدودة الخدمات بسبب غياب الإطار التشريعي والتنظيمي لطريقة التمويل الجماعي والتأخر الحاصل في نظام الدفع الإلكتروني .

2.نتائج إختبار صحة الفرضيات :بناء على الدراسة التطبيقية تم التوصل إل النتائج التالية :

– بالنسبة للفرضية الأولى: إنطلاقا من إختبار صحة الفرضية الأولى والتي مفادها أن منصات التمويل الجماعي في الجزائر شهدت تطورا ملحوظا من حيث التنظيم والنشاط خلال السنوات الأخيرة بالموازاة مع جائحة كورونا.

مما تم ملاحظته من خلال الدراسة برز نشاط منصات التمويل الجماعي في الجزائر أولا بظهور منصة تويزة وشريكي خلال السنوات (2013-2014)، ثم شهدت تطورا خلال السنوات الأخيرة بالموازاة مع جائحة كروونا مع ظهور منصة نينفيستي مما جعل الأفراد تتوجه لهذه المنصات لدعم مشاريع والحصول على تمويل بدلا من اللجوء إلى البنك، **وهذا مايثبت صحة الفرضية الأولى**.

–بالنسبة للفرضية الثانية: إنطلاقا من إختبار صحة الفرضية الثانية والتي مفادها أن منصات التمويل الجماعي بالجزائر تعتمد على إجراءات وخطوات رقمية من شأنها أن تحفز الفئات المستبعدة ماليا للجوء إليها لتوفير التمويل اللازم لدعم مشاريعهم، مما يرفع مستويات الشمول المالي.

وقد ثبت على ضوء الدراسة أن هناك إجراءات أساسية ليتمكن كل من طالب التمويل من الولوج إلكترونيا إلى المنصات التمويل بالجزائر المتمثلة : تويزة (Twiza)؛ شريكي(Chriky)؛ نينفيستي(Ninvesti)؛ الخيمة (Kheyam)، وهي التوقيع الرقمي و الهوية الرقمية **وهذا مايثبت صحة الفرضية الثاني**.

3. نتائج الدراسة: يمكن إجمال النتائج التي أفضت إليها الدراسة فيما يلي:

– إن دعم الشمول المالي يتطلب تنويع التمويل والوصول إلى الخدمات المالية والتعامل مع أنواع جديدة من التمويل كوسيلة لتحقيق النمو والتنمية وتعزيز فرص العمل والدخل لغالبية من الأفراد.

– تعد منصات التمويل الجماعي من أهم التمويلات البديلة المعاصرة، وقد ظهرت كبديل فعال عن التمويل البنكي.

–تحديات تعيق منصات التمويل الجماعي في الجزائر على تعزيز الشمول المالي ضعف انتشار واعتماد الدفع الإلكتروني فأساس التعامل عبر منصات التمويل قائم على استخدام أدوات الدفع الالكتروني.

– إستخدام هذه الأداة التمويلية منصات التمويل الجماعي في الجزائر لا يزال حديثا بالرغم من المبادرات الشبابية(2013-2014) من خلال منصتي تويزة (Twiza) وشريكي(Chriky) .

– منصات التمويل الجماعي بالجزائر تفتقر الى الفعالية والتطور في أدائها بسبب غياب الاطر التشريعية والتنظيمي لطريقة التمويل والتأخر الحاصل في نظام الدفع الإلكتروني والاعتماد بشكل كبير على التمويل التقليدي من البنوك.

– لا تتيح المنصات شريكي وتويزا ونينفستي الإطلاع على تفاصيل المشاريع المنشورة في المنصة (مخطط الأعمال، الأرباح المتوقعة).

– منصات التمويل الجماعي في الجزائر غير نشطة فهي عبارة عن مواقع عبر الأنترنت فقط.

4.التوصيات :من خلال دراستنا لهذا الموضوع نضع التوصيات التالية:

–ضرورة تشديد الرقابة ووضع أطر تنظيمية واضحة على منصات التمويل الجماعي في الجزائر والتأكد من الغايات التي تم تأسيسها ومصدر الأموال المقدمة لها ومكان توظيفها لعدم إستغلال تلك الأموال لغايات أخرى.

–العمل على تشجيع الشباب الجزائري من أجل طرح أفكارهم الريادية وإنشاء مشاريعهم بهدف طرحها من خلال منصات التمويل الجماعي وهذا لتعزيز الشمول المالي.

–لترويج تدوال هذه منصات التمويل الجماعي الجزائرية يجب إستغلال كافة وسائل التواصل الإجتماعي قصد التسويق الفعال لمنصات التمويل الجماعي.

–يجب تصميم منصات التمويل الجماعي بطريقة سهلة الإستخدام ومتوافقة مع الأجهزة المختلفة، بما في ذلك الهواتف المحمولة للوصول إلى خاصة في المناطق الريفية والنائية وهذا لتعزيز الشمول المالي.

–تكفل بعض منصات التمويل الجماعي بالجزائر بفتح حسابات للذين يرغبون في استثمارأموالهم في الأفكار والمشاريع المعروضة على مستواها، وبالتالي للذين لا يملكون حسابات مالية في بنوك ومؤسسات رسمية يتم دمجهم في مسعى الشمول المالي والخروج من دائرة الإستبعاد.

5.آفاق الدراسة: إن موضوع منصات التمويل الجماعي والشمول المالي مجال واسع يمكن معاجلته من عدة جوانب لذلك لايزال هذا الموضوع يتطلب القيام بعدة دراسات نقتر ح البعض منها:

– أثر منصات التمويل الجماعي على تعزيز الوعي المالي لدى الشباب.

– تقييم مساهمة منصات التمويل الجماعي في دعم الشركات الناشئة في ظل الأزمات الإقتصادية.

قائمة المراجع

أولا: قائمة المراجع باللغة العربية

الكتب

1.بن قيدة مروان، وعبد الوهاب رميدي. (بلا تاريخ). الكتاب الجماعي تكنولوجيا المالية للإبتكارات والحلول الرقمية. جامعة يحي فارس المدية.

المقالات والمجلات

1. إبراهيم بن علي المحسن، عماد البركات، أحمد جبران، و إبراهيم عافية . (2020). *منصات التمويل الجماعي التعاوني في المملكة العربية السعودية* . مؤسسة سليمان بن عبد العزيز الراجحي الخيرية (مركز المعرفة للدراسات).

2. أحلام مرسي، و مُحَمَّد السنطاوي. (2020). التمويل الجماعي في الدول العربية الواقع وآفاق المستقبل. *المجلة العلمية للدراسة والبحوث المالية والإدارية*.

3. أحمد هيام سالم زيدان. (بلا تاريخ). *الشمول المالي وأثره على الإستقرارالمالي والإقتصادي في مصر دراسة مقارنة*. مدرس إقتصاد بمعهد الالسن العالي للسياحة والفنادق والحساب الآلي.

4. أسامة فراح، و رحمة عبد العزيز. (27 05, 2021). الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الإجتماعية في البنوك.

5. أسماء بللعما. (31 12, 2021). التمويل الجماعي آلية مبتكرة لزيادة فرص تمويل الشركات الناشئة.

6. أسماء دردور، و سعيد حركات. (31 07, 2020). قياس أثر الشمول المالي على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2012-0221 بإستعمال نموذج ARDL. *مجلة الإستراتيجية والتنمية المجلد 10، العدد 04*.

7. أسماء سفاري، و آسيا بن داية. (26 06, 2021). تأثير تطبيق سياسة الشمول المالي على إستقرار القطاع المصرفي : دراسة حالة الجزائر . صفحة 73.

8. أسماء سليمان، و بن داوديةوهيبة. (09 06, 2023). منصات التمويل الجماعي كمدخل للشمول المالي في الجزائر – قراءة للمؤشرات والمعوقات-. *مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 14، العدد2 (2023)*.

9. آسيا سعدان، و نصيرة محاجبية. (03 09, 2018). واقع الشمول المالي في المغرب العربي –دراسة مقارنة : الجزائر ،تونس والمغرب

10. الجماعي صندوق النقد العربي. (2021). *الإصدار الثاني التقرير مرصدالتقنيات المالية الحديثة في الدول العربية*.

11. الصالحبن مُحَّد العيش. (2015). الحوكمة والتمويل الجماعي (قراءة في التجربة الفرنسية). *ملحق خاص بأبحاث المؤتمر السنوي الثالث – الحوكمة والتنظيم القانوني لأسواق المال*، (صفحة 631،632). ليبيا.

12. أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. (2021). *التمويل البديل*. ريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية صندوق النقد العربي .

13. بركات مفتاح. (15 04, 2020). الثقافة المالية كآلية أساسية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية. صفحة 47.

14. بن رجب جلال الدين. (2018). إحتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية. *صندوق النقد العربي*.

15. بن موسى مُحَّد، و عمر قمان. (03 12, 2019). واقع الشمول المالي في العالم العربي في ضوءالمؤشر العالمي للشمول المالي(GLOBAL FINDEX)خلال الفترة (2011-2017)مع التركيز على الجزائر. صفحة 4.

16. بهاء عز علي قرداغي. (فيفري , 2017). الشمول المالي دولة قطر نموذج . *مجلة الإدارة والقيادة الإسلامية* ، صفحة 28.

17. بوطرفية رشيدة، و عماد صغير . (2020). واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية وآفاق تطويره. *جلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، المجلد 03، العدد* .

18. بوطلاعة مُحَّد، حسينة ساعج بخوش، و كريمة بوقرة. (30 06, 2020). واقع الشمول المالي وتحدياته – الأردن والجزائر نموذجا–. صفحة 148.

19. بولمرج وحيدة. (2023). المنتجات البنكية الإسلامية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية. اقتصاد نقدي وبنكي.

20. تغريد مختارسيد معوض، و مي مُحَمَّد علم الدين. (بلا تاريخ). تقييم مدى قدرة ركائز الشمول المالي على دعم الميزة التنافسية للبنوك التجارية في ظل جائحة كورنا 19-covid.

21. جواني صونيا، و عديلة مرميت . (26 10, 2021). دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الوطن العربي.

22. حبيب العزب. (06 02, 2021). الوعي المالي ودوره في تحقيق الشمول المالي . *جمعية البنوك اليمنية -صنعا*

23. حنين مُحَمَّد بدر عجور. (2017). دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة. فلسطين، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال بكمية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة

24. خدير نسيمة، و أمينة مزيان. (10 12, 2024). منصات التمويل الجماعي كأحد بدائل تمويل المقاولاتية . *مجلة الإقتصاد وإدارة الأعمال مجلد 08 العدد 01*.

25. رشيد نعيمي، و عبد الحفيظ بن ساسي . (09 30, 2021). تقييم الشمول المالي في الجزائر من منظور العدالة في التوزيع وفقا لمؤشر الشمول المالي مع الإشارة إلى الدول العربية . *مجلة التكامل الإقتصادي ،مجلد 09 ، العدد03*.

26. رياض العينوس. (30 06, 2022). ور منصات التمويل الجماعي في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية. المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية المجلد 5،العدد 1(جوان 2022).

27. كرياء دمدوم، وليد مرغني، و لطيفة بكوش . (بلا تاريخ).
الحاجةُ إلىُ التمويلُ الجماعيُ كآليةُ لدعمُ المؤسساتُ الناشئة. حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية.

28. زواويد لزهاي، و نزيهة مرسلي. (30 06, 2022). دور منصات التمويل الجماعي في تمويل المشاريع الناشئة بالسعودية والإمارات مع الإشارة إلى لحالة الجزائر. *مجلة الآراء لدراسات الإقتصادية والإدارية*

29. زوبير بولحبال. (2020). تحديات التمويل الجماعي المتوافق مع الشريعة-دراسة حالة منصة شكرة-. *المجلة الدولية للمالية الريادية المجلد03 العدد 01*.

30. سارة ياسين، و بريوش العايب. (30 09, 2022). دور تمويل الجماعي في تعزيز الشمول المالي . *مجلة إقتصاد والمال والأعمال المجلد 07،العدد 02*.

31. سالم مجدي عادل. (2022). التمويلُ التساهميُ كنموذجُ لتمويلُ المؤسساتُ الناشئةُ فيُ الجزائرُ: واقعُ تحدياتُ وآفاق. *مُجلةُ شعاعُ للدراساتُ القتصاديةُ* .

32. سامية عمر عبدة. (2021). *التمويل الجماعي آلية مستحدثة لتمويل المؤسسات الناشئة –دراسة حالة سوق بفرنسا–*. جامعة جيجل: الكتاب الجماعي حول إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة بين الأساليب التقليدية والمستحدثة كلي العلوم الإقتصادبة والتجارية وعلوم التسيير

33. سعودي صالح الدين، و عبد الرؤوف حماني . (01 12, 2020). منصات التمويل الجماعي كآلية حديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. *مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية 9750-25*

34. سليمان أسماء، و وهيبة بن داودية. (2023). منصات التمويل الجماعي كمدخل للشمول المالي في الجزائر–قراءة للمؤشرات والمعوقات–. *مجلة دراسات العدد الاقتصادي،المجلد 25، العدد 20، الجزائر*.

35. شوقي جباري، و زهيرة قطراني. (31 12, 2022). التمويل الجماعي آلية مستحدثة لمواجهة معضلة تمويل الشركات الناشئة مع الإشارة إلى حالة الجزائر . . *مجلة أراء للدراسات الاقتصادية والإدارية*

36. شياد فيصل. (2019). فرص بديمة لمتمويل في العالم العربي التمويل الجماعي الإسلامي. *مجمة الإدارة والتنمية المجلد08 العدد 01*

37. صورية شنبي، و السعيد بن لخضر. (04 04, 2019). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية). صفحة 108.

38. عابدي لامية، و مسعود أمير معيزة. (16 12, 2021). التمويل الجماعي أداة مستحدثة في الجزائر لتمويل المشاريع الريادية (عرض بعض تجارب تمويل المؤسسات الناشئة عن طريق التمويل الجماعي الناجحة عالميا مع الإشارة إلى نموذج الجزائر

39. عادل عبد العزيز السن. (12, 2019). دور الشمول المالي في تحقيق الإستقرار والنمو الإقتصادي. *مجلة الدراسات القانونية والإقتصادية ، مجلد5 ، العدد 2*

40. عبد العزيز صلاح الدين، و بدر الدين عاشوري . (31 06, 2023). منصات التمويل الجماعي كبديل واعد لتمويل المؤسسات الناشئوة والصغيرة والمتوسطة. *مجلة الأراء للدراسات الاقتصادية والإدارية 8848-27*.

41. عبد الله الضيعاف العنزي. (2019). الإطار القانوني لمنصات التمويل الجماعي ودوربا في الوطن العربي- نماذج تشريعية عربية رائدة. *مؤتمر وجائزة منصات التمويل الجماعي لمشروعات الخيرية* . البحرين : أخصائي تمويلي جماعي في مجال المشروعات الخيرية .

42. عمران عبد الحكيم، و مصطفى قريد. (2018). منصات التمويل الجماعي كلية مبتكرة لتمويل المشروعات عرض تجربة سلطة لندن الكبرى في مجال التمويل الجماعي للمشروعات العمومية . *مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية* .

43. عمور ايمان، و ياسين مُحَّد دحماني . (01 07, 2023). أهمية التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي (سنغافورة). صفحة 112.

44. غربي ناصر صلاح الدين، مُحَّد سعدوني، و بومدين بوغرارة . (31 12, 2021). سبل تعزيز الشمول المالي في المنظومة المصرفية الجزائرية. صفحة 372.

45. فضيل البشير ضيف. (29 06, 2020). واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر. *مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصاديةمجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية*.

46. فهمي هايدي علي. (2024). الابتكارات المالية ودعم الاستثمار تحولات التمويل في دول مجلس التعاون الخليجي. *الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية مجلة بحوث إقتصادية العربية*.

47. قاسمي يسمينة، و توفيق مزيان. (10 05, 2022). دور وأهمية الشمول المالي في تحقيق الإستقرار المالي والتنمية المستدامة –دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر والدول العربية –.

48. قسوري أنصاف. (2023). دراسة تحليلة لمساهمة تقنيات التمويل البديل الحديثة في تعزيز الشمول المالي إشارة لحالة- الجزائر –. *مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية, جامع ةمُحَّد خيضر بسكرة, العدد 02, المجلد:1 0*

49. كاتية بوروبة. (21 02, 2019). إشكاليةالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وسبل تطوير الآليات التمويلية في ظل المتغيرات الإقتصادية الراهنة. *أطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية*

50. كركار مليكة. (31 12, 2019). الشمول المالي : هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر.

51. لعلام لامية، و هاجر سعدي. (13 10, 2023). دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر . *ملتقى الوطني الإفتراضي*.

52. مجدي الأمين نورين. (07, 2015). الخدمات المالية بين الإستبعاد والشمول. صفحة 5.

53. مُحَمَّد بن موسى. (12, 2018). أثر المعرفة ومحو الأمية المالية على مستوى الشمول المالي في العالم خلال عام 2017. *مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 08*.

54. مُحَمَّد عبد العليم صابر. (2020). التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي دراسة تحليلة لمجموعة من الدول العربية. *جلة إسكندرية للبحوث الإدارية ونظم المعلومات*.

55. محمودي ميمونة ورمانة فاطمة الزهراء. (2020). دور التكنولوجيا في تحسين الشمول المالي تجارب دولية)الصين والإمارات العربية المتحدة(خلال الفترة 2019-2010. جامعة ابن خلدون، تيارت،، تخصص إدارة مالية : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

56. مرابطي عبد الجليل، و مختار عبد الهادي . (20 07, 2024). منصات التمويل الجماعي آلية مبتكرة لتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر مع الإشارة إلى حالة منصة شريكي. *مخبر تطوير المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، جامعة ابن خلدون تيارت (الجزائر)*.

57. مصطفى نزار ياس. (2022م_1443هـ). مؤشرات الشمول المالي وأثرها في الأداء المالي: التكنلوجيا المصرفية متغيرا تفاعليا دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي العراقي 2015_2020. جامعة البصرة، علوم إدارة الاعمال.

58. معمري نارجس، و حميدة أوكيل . (2019). لشمول المالي في الجزائر- واقع وتحديات-. *مجلة القسطاس للعلوم الإدارية والمالية والإقتصادية المجلد 09 ، العدد01*.

59. مفتاح غزال، و مراد بركات . (15 04, 2020). الثقافة المالية كآلية أساسية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية. صفحة 47.

60. مفيدة الأحسن، كريم بيشاري، و رفيق الاحسن. (01 12, 2023). واقع الشمول المالي في الجزائر(واقع وتحديات). *مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات*.

61. ملاك سلوى، و بوخاري لحلو. (30 08, 2020). منصات التمويل الجماعي الإسلامي بين النظري والتطبيق. *مجلة رؤى اقتصادية*، صفحة 255

62. مها مزهر محسن الربيعي. (2023). دور التمويل الجماعي في تعزيز الشمول المالي للـ "MSMEs" دراسة تحليلية في منصات التمويل الجماعي. *رسالة دكتوراه في الاقتصاد، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة تكريت* .

63. مها مزهر، و محسن الربيعي. (بلا تاريخ). دور التمويل الجماعي في تعزيز الشمول المالي لـ "MSMEs" دراسة تحليلية في منصات التمويل الجماعي. العراق ،كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة تكريت: رسالة دكتوراه في الاقتصاد،.

64. مواسيم رميساء نجاة، و سومية بلغنو. (08 02, 2024). دور آليات التمويل الحديثة في تقليل صعوبات التمويل التقليدي للمؤسسات الناشئة. صفحة 369.

65. نبيل بهوري. (06 09, 2019). الشمول المالي كأداة تحقيق الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي ومتطلبات تحقيقه –دراسة حالة الدول العربية –. صفحة 164،165.

66. نبيل حليمي، و رشيد حفصي. (29 03, 2023). دور الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي في الدول العربية – دراسة قياسية خلال الفترة 2014-2009.

67. هايدي علي فهمي. (30 مارس , 2024). الابتكارات المالية ودعم الاستثمار: تحولات التمويل في دول مجلس التعاون. صفحة 82.

68. هبه عبد المنعم، و رامي يوسف عبيد. (2019). *منصات تمويل الجماعي : الآفاق والأطر التنظيمية*. الإصدار الثاني لتقرير "مرصد التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية".

69. وفاء حمدوش، و أيمن بوزانة. (2021). *منصات التمويل الجماعي كبديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر– المنافع والتحديات–*. كمية العموم الاقتصادية و التجارية وعموم التسيير، جامعة جيجل: لكتاب الجماعي حول إشكالية تمويل المؤسسات الناشئة بين الأساليب التقميدية والمستحدثة.

70. وقنوني باية، و منال عمارة. (01 06, 2021). التمويل الجماعي عبر المنصات كآلية مستحدثة لتمويل المؤسسات الناشئة.

مذكرات وأطروحات

1. الدين عبد العزيز صلاح. (2024). إستخدام منصات التمويل الجماعي كبديل لتمويل المؤسسات الناشئة ومتطلبات إستحداثها في الجزائر. *مذكرة مكملة لنيل شهادة دكتورا الطور الثالث*. ماليو وبنوك، جامعة مُحَّد بوضياف بالمسيلة.

2. مير عاشوري – عائشة حبي – آسيا غربي. (2024). منصات التمويل الجماعي كآلية مبتكرة لتمويل المشاريع الإقتصادية – عرض تجارب دولية –. مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي. جامعة الشهيد حمّه لخضر بالوادي، إقتصاد نقدي وبنكي.

المواقع الإلكترونية

1. chriky. (2022, 04 15). *chriky: https://chriky.com/*. Récupéré sur chriky: https://chriky.com/.

2. لجريدة الرسمية. (2020). الجمهورية الجزائرية الشعبة. إصدار رقم 33.

3. Twiza. (2022, 04 15). *https:// com Twiza /*. RécupérésuTwiza : https:// Twiza.com/

4. (Ninvesti؛(2022, 04 15). *https:// com* Ninvesti؛(https:// Ninvesti .com/؛/. Récupéré sur Twiza : ؛(.

ثانيا: قائمة المراجع باللغة الأجنبية

1) Bank, T. W. (2014). Global financial Development :inancial Iiclusion .

2) Bank, W. (2011،2021).

3) Bank, W. (2013). Crowdfunding's Potential for the developing world.

4) Barajas, A., Beck, T., Belhaj, M., & Ben Naceur, S. (2020, august). International Monetary fund working bapers financial Inclusion:what have we learned so far? what de we have to learn

5) Benbraika.A, & Dabah, M. (2021, 12). Le crowdfunding comme mécanisme Innovant de financement des start-up-les plateformes Ninvesti et twiza comme modèle. Milev Journal of Research& Studies(07)،(2).

6) càmara, n., & tuesta, d. (september 2014). Measuring financiale Inclusion A Multidimensional Index (BBVA). Madrid: working paper 14/26.

7) CGAP. (2011). Global standard setting Bodies and financial Inclusion for the poor. toward proportionate standards and guidance.

8) Commission, E. (2016). rowdfunding in the EU Capital Markets Union.Brussels: European Commission.

9) Eugeniusz, G. (2013). Financial indicator in Poland. ACTA universitatis lodziensis: Folia Economica.

10) FinancialInclusionDataWorkingGroup. (2011). Measuring Financial Inclusion core set of FinancialInclusion Indicators Allinancial ofFinancialInclusion.

11) Gazzaz. (2019). Crowdfunding in Saudi Arabia: A Case Study of manafa Platrom. International Journal of Economics and Finance.

12) GPFI. (2016). Global Standard- Setting Bodies and Financial Inclusion: The Evolving Landscape. Basel: Global Partnership for Financial Inclusion.

13) HAKIMA, C., & SANSRI, S. (2020, 11 18). Les plateformes du Crowdfunding, alternatives numériques pour les PME en temps du COVID -19. Cas: Plateforme Algérienne NINVESTI . Revue des Sciences Economiques, de Gestion et Sciences .

14) hirtsi, E., A. H, Feredj, & C, & Toubine. (2019). Les Exigences de Création d'un Système de Financement Solidaire: Cas du Crowdfunding en Algérie 2010-2018. Revue Stratégie et développement.

15) Khan, H. R. (2012, mai). Issues challenges in financial inclusion - policies ,partnerships,processes products.

16) M, C. (2015). Impact et Perspectives de Développement du Crowdfunding en Belgique. Louvain, Belgique, Digital Master Thèse Faculté Louvain School of Management, université catholique de Louvain.

17)(s.d.). Measuring Financial Inclusion Core Set of Financial Inclusion Indicators. Thailand: Alliance for Financial Inclusion.

18)Rubanov, P., & Marcantonio, A. (2017). Alternative Finance Business-Models: Online Platforms. Institutions.

19)S, A. (2021). Sivil toplum kuruluslarinda kitle fonlamasi (Kuzey suriye'deki kuruluslaruzerine Saha Arasturmasi) Crowdfunding in non-profit organizations (Field Study on Organizations in Northern Syria). Journal of Economics and Administrative Researches, 04(02), 197.

20)Sansri.S, & Cheurfa, H. (2020). les plateformes du crowdfunding, Alternatives numériques pour les PME en temps du covid-19.cas: Plateforme Algérienne Ninvesti crowdfunding plateforme. Revue des Sciences Economiques de gestion et sciences commerciales.

21)triki, t., & faye, I. (2013). financial inclusion africa. tunisia: african development Bank group .

.